

**متطلبات تطبيق الحكومة الالكترونية بالبناء التنظيمي  
بمؤسسات الرعاية الاجتماعية**

**The Requirements to Applying E-governance  
in The Organizational Structure of  
Social Welfare Institutions**

٢٠٢١/١١/١٠ تاريخ التسلیم  
٢٠٢١/١١/١٩ تاريخ الفحص  
٢٠٢١/١١/٢٨ تاريخ القبول

إعداد

**د/ محمود نور الدين قبيصى الديب**

مدرس بقسم التخطيط الاجتماعى

كلية الخدمة الاجتماعية

جامعة أسيوط



# متطلبات تطبيق الحكومة الالكترونية بالبناء التنظيمي بمؤسسات الرعاية الاجتماعية

## إعداد وتنفيذ

**د/ محمود نور الدين قبيصى الديب**

مدرس بقسم التخطيط الاجتماعي

كلية الخدمة الاجتماعية

جامعة أسipot

### المؤلف:

لقد أحدثت تكنولوجيا المعلومات والتحول الرقمي ثور هائلة في جميع القطاعات المجتمعية، وصار تبادل المعلومات العامل الأهم في تطوير وتنمية المجتمعات، وأصبح على المؤسسات الاجتماعية ان تعيد النظر في ادواتها وتقنياتها، وان تسعى الى الاستخدام الأمثل والفعال لتكنولوجيا المعلومات بهدف تحسين مردودها على الفرد والمجتمع، ومن هنا تعد الحكومة الالكترونية واحده من اهم المبادرات على مستوى العالم لتقديم الخدمات وذلك عبر وسائل الاتصال المختلفة للمواطنين، بجانب ودعم وتفعيل استخدام تكنولوجيا المعلومات بشكل مكثف حيث يتضمن ذلك تحويل المحتوى المعلوماتي بالمؤسسات والمنظمات الى محتوى رقمي ودعم البنية الاساسية لتكنولوجيا المعلومات للاعتماد عليها في تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية بالمنظمات، واستهدفت الدراسة تحديد متطلبات الحكومة الالكترونية بالبناء التنظيمي بمؤسسات الرعاية الاجتماعية، من خلال تحديد المتطلبات الإدارية والتنظيمية، والبنية التحتية للحكومة الالكترونية، المشاركة الالكترونية، والقانونية للحكومة الالكترونية، والبشرية للحكومة الالكترونية، والخصوصية والامن الرقمي، كما تحدد نوع الدراسة في الدراسة الوصفية، باستخدام منهج المسح الاجتماعي الشامل للعاملين بمديرية التضامن الاجتماعي بمحافظة أسيوط، واستخدمت الدراسة الاستبيان للعاملين بمديرية التضامن الاجتماعي، وتوصلت نتائج ضرورة توفير خطة شاملة لتطبيق الحكومة الالكترونية داخل مؤسسات الرعاية الاجتماعية، ووضع التشريعات التي تغطي جميع متطلبات الحكومة الالكترونية.

**الكلمات المفتاحية:** الحكومة الالكترونية، البناء التنظيمي، مؤسسات الرعاية الاجتماعية.

## The Requirements to Applying E-governance in The Organizational Structure of Social Welfare Institutions

### Abstract

Information technology and digital transformation have caused a tremendous revolution in all societal sectors, and information exchange has become the most important factor in the development and development of societies. E-governance is one of the most important initiatives in the world to provide services through various means of communication for citizens, as well as support and activate the extensive use of information technology, which includes converting the information content of institutions and organizations into digital content and supporting the information technology infrastructure to rely on it in the provision of social welfare services. In the organization, the study aimed to determine the requirements of electronic governance as the organizational structure of social welfare institutions, by defining the administrative and organizational requirements, the infrastructure of electronic governance, electronic participation, legal e-governance, and human e-governance, privacy and digital security. The type of study was also determined in the descriptive study, using the comprehensive social survey approach for workers in the Directorate of Social Solidarity in Assiut Governorate, and the results were reached of the need to provide a comprehensive plan for the implementation of electronic governance within social welfare institutions, and the development of legislation that covers all requirements of electronic governance.

**Keywords:** E-governance, Organizational Structure, Social Welfare Institutions

والمجتمع بعد ان باتت متطلبات الحياة العصرية تشكل عبئاً ثقيلاً على المؤسسات الاجتماعية في تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية.

(حسين، احمد، ٢٠١٥، ص ٥)

وحيث أن التغيرات المتسارعة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفي تطبيقات الحكومة الإلكترونية تدعو إلى تغيرات متناظرة معها في حياة الأفراد وفي تنمية قدرات ومهارات الموارد البشرية في المجتمعات لتمكينهم من استخدام تلك التكنولوجيا في تطوير الأعمال لذلك يؤكد الخبراء والباحثين في هذه المجالات على ضرورة الربط والتكامل بين درجة التطور التكنولوجي وتطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بصفة خاصة ودرجة وأسلوب التنمية البشرية التي تعد الداعمة الرئيسية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية إذ أن الاقتصاد والمجتمع شأنهما شأن الأفراد و المؤسسات يستفيدا من تنمية وتدريب الموارد البشرية حتى يصبح الاقتصاد منتجاً بدرجة أكبر من خلال وجود الموارد البشرية التي تمتلك المهارات الجوهرية المترافقه مع التطور التكنولوجي والتغيرات في بيئه المعلومات والاتصالات الرقمية.(خزام ، ٢٠١١ ، ص ٥٢).

ومع التطور المستمر للخدمة الاجتماعية في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عملت على الاستفادة من هذه التكنولوجيا في كل مجالات الممارسة المهنية حيث تعمل الخدمة الاجتماعية على الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تربية مهارات وقدرات الكوادر الفنية والإدارية على الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتدريبهم على استخدام التقنيات الحديثة.

(طاعت، ٢٠١٦، ص ٢٤).

ويمكن تحقيق ذلك من خلال السعي لتحقيق الاستفادة من تكنولوجيا الاتصالات ونظم المعلومات في إنشاء نظام معلومات متكامل يتولى تجميع البيانات وتنظيمها ومعالجتها وتخزينها واسترجاعها عند الحاجة

### أولاً: مدخل لمشكلة الدراسة:

يسعى المجتمع المصري في المرحلة الحالية إلى تحقيق تقدم في خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية وذلك من خلال تحسين موارده وطاقاته المادية والبشرية التي تمكنه من مواجهة كافة المشكلات التي تعيق طموحاته في مستوى معيشة أفضل، حيث إن التنمية قضية حضارية تمثل في مضمونها تنمية إنسانية وأصبح الاهتمام بتنمية البشر والارتقاء بقدراتهم هو نتيجةً لاهتمامات الدول وتسابقها نحو تحقيق تلك التنمية.(خزام، ٢٠١٢ ، ص ٣٣.)

وتلعب مؤسسات الرعاية الاجتماعية دوراً كبيراً في حياتنا ، لكونها الوسيلة التي يستند إليها في تطوير المجتمع اقتصادياً ، اجتماعياً ، تعليمياً ، صحياً ، حيث إنها تلعب دوراً هاماً في تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي بما يضمن استمرارية المجتمع

(ابوالنصر، ٢٠٠٧، ص ٥٠)

ومن ضمن هذه المؤسسات مؤسسات التضامن الاجتماعي، والتي تقوم بدور هام في تقديم الخدمات ومساعدة المواطنين ، والتي في حاجة إلى تطوير نظام الإدارة بداخلها ، وذلك من خلال الاعتماد على إدارة فعالة تعتمد على الوسائل التكنولوجية الحديثة ، وأشخاص مدربين على كيفية استخدام هذه الوسائل( العنزي، ٢٠٠٥ ، ص ١٩١).

وتواجه مؤسسات الرعاية الاجتماعية العديد من المشكلات ، ومن أهم هذه المشكلات الروتين الإداري والاعتماد على الوسائل التقليدية والورقية في الإدارة ، مما أدى إلى ضغط العمل ، وتزاحم المواطنين ، وصعوبة في الحصول على الخدمات.

ولقد أحدثت تكنولوجيا المعلومات ثورة هائلة في جميع القطاعات المجتمعية، وصار تبادل المعلومات الأعمالي الهامة في تطوير وتنمية المجتمعات، واصبح من الضروري على المؤسسات الاجتماعية ان تعيد النظر في ادواتها وتقنياتها ، وان تسعى الى الاستخدام الامثل والفعال لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بهدف تحسين مردودها على الفرد

وفي ظل التطور الهائل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وسعي الحكومات والمنظمات كافة لاستخدامها في تسهيل اعمالها وذلك لتقديم خدمات ذات جودة افضل والاستجابة بأسرع وقت وتحقيق الاندماج ما بين المصلحة (مواطنيين عاملين - منظمات ) من خلال المشاركة في اتخاذ القرار وتوفير بيئه مواطية لتطور اقتصادي سليم وكل ذلك يتحقق من خلال تطبيق الحكومة الالكترونية بالاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. (عبد، ٢٠١٩، ص ٤).

وتشير الحكومة الالكترونية الى توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق الحكومة الجيدة بأبعادها المختلفة سياسية كانت أو اقتصادية أو اجتماعية حيث انها تأتي بمثابة الاداة المساعدة لتحقيق الحكومة الجيدة وهي تأتي في المرتبة الثانية لتفعيل هذا المفهوم من خلال دعمها لتوفير الخدمات الالكترونية الى المواطنين سواء من العامة أو رجال الاعمال. (نوير، ٢٠٠٦، ص. ٧.)

ومن هنا تعد الحكومة الالكترونية واحده من اهم المبادرات على مستوى العالم لتقديم الخدمات غير الحكومية عبر وسائل الاتصال المختلفة للمواطنين جانب ودعم وتفعيل استخدام تكنولوجيا المعلومات بشكل مكثف حيث يتضمن ذلك تحويل المحتوى المعلوماتي بالمؤسسات والمنظمات الى محتوى رقمي ودعم البنية الاساسية لـ تكنولوجيا المعلومات. (عبد الهادي، ٢٠٠٨، ص. ٥)

لذا تتسابق حكومات دول العالم اليوم الى اقامة ما يعرف "بالحكومة الالكترونية" "بناء على فكرة مفادها الاستثمار في تقنيات المعلومات والاتصالات في مختلف المجالات ، وربط المواطن والمؤسسات الحكومية ومؤسسات الاعمال ومؤسسات المجتمع المدني بنس الكتروني موحد يتيح اجراء مختلف المعاملات بين هذه الاطراف جميعا بالسهولة والسرعة اللازمة مما يوفر الجهد والوقت والتكافيف، وتهدف الى اشراك الجمهور او المواطن في سياسات

للاستفادة منها خاصة مع تزايد احتياجات العملاء وتعدد المشكلات وتنوعها. (على، ٢٠٠٦، ص ٣٥٩). وتلعب البيئة الداخلية بعناصرها الرئيسية: البناء التنظيمي، الثقافة التنظيمية، والموارد التنظيمية دورا هاماً وحيوياً في أداء المنظمات، وذلك عن طريق التأثير في طبيعة المناخ التنظيمي الذي ينعكس في سلوك العاملين فيها ويظهر وبالتالي مدى استعداد العاملين لبذل جهود كبيرة لصالح المنظمة وامتلاك الرغبة القوية في البقاء فيها، والقبول بالقيم والأهداف الرئيسية للمنظمة، ولأن مديرية الضمان الاجتماعي تساهم بدور حيوي في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتساهم في تحسين نوعية ورفاه المنتفعين والحد وبالتالي من مشكلتي الفقر والبطالة(حمادات، ٢٠٠٦، ص ١٢٢).

كما أن نجاح مؤسسات الضمان الاجتماعي في عملها واستمرار أدائها بفاعلية يعد أمراً هاماً ليس من أجل العاملين فيها فقط وإنما من أجل المجتمع ككل، ولأن أحد أسباب نجاح المؤسسة يعتمد على البناء التنظيمي الذي يوفر هيكلًا تنظيمياً وثقافة تنظيمية قادرة على التكيف مع المتغيرات التي تحدث في البيئة الخارجية التي تحيط بالمؤسسة وترفع من قدرة وكفاءة العاملين فيها على الاستجابة لاحتاجات العملاء والمشتركين في الخدمات التي تقدمها المؤسسة ونيل رضاهم، ولأن نشاط وكفاءة العاملين في تقديم تلك الخدمات يزداد بازدياد مستوى الالتزام التنظيمي للعاملين في المؤسسة، فإن قياس مستوى الالتزام التنظيمي وتطوير العناصر الداخلية التي تؤثر على هذا الالتزام، مهمة في تحسين أداء المؤسسة حتى تستمر وتتقدم في لعب دورها الاجتماعي وتأدية رسالتها الوطنية، وتعاظم المشكلات التي تواجهه مديريات التضامن الاجتماعي نتيجة للتغيرات الحاصلة في بيئة عمل هذه المنظمات، وأصبحت المسئولية الأكبر تقع على عاتق رجال الإداره في سبيل المعاونة بين استمرار المنظمات، ومراعاة متطلبات التطوير والتغيير(الحمداء، ٢٠١٦، ص ١٢٠).

إحصائية بين قدرات تكنولوجيا المعلومات والأداء  
المالي للمنظمة.

٢. دراسة Cwikel,Cannn, (2001) بعنوان "المقارنة بين تطبيق تكنولوجيا المعلومات وتطبيق الخدمة الاجتماعية" التعرف على اتجاهات وآراء الأخصائيين الاجتماعيين حول الاعتماد على استخدام تكنولوجيا المعلومات من خلال الكمبيوتر في العمل، وأكملت الدراسة على أهمية تشجيع البحث والدراسات حول استخدام الخدمة الاجتماعية لتكنولوجيا المعلومات لإحداث التغيير المطلوب في تطبيقات الخدمة الاجتماعية.
٣. دراسة سعد (٢٠٠٢) التي استهدفت التعرف على الدور الذي تقوم به نظم المعلومات في تدعيم عملية التخطيط لبرامج الرعاية وتوصلت هذه الدراسة إلى أن استخدام بعض الأساليب في الحصول على البيانات والمعلومات مثل استطلاع أراء المسؤولين بأجهزة الخدمات الاجتماعية والاعتماد على أجهزة الحاسب الآلي في الحصول على بيانات دقيقة، وكذلك تساعد نظم المعلومات المتمثلة في جدولة وتنظيم البيانات وتصنيفها من قبل أجهزة الحاسب الآلي في عملية التخطيط وتطوير برامج الرعاية الاجتماعية.
٤. دراسة petrewil and jeannew rose (2004) إلى حوكمة تكنولوجيا المعلومات بدء من طبيعة حوكمة المنظمات مع فهم شامل واعم لحوكمة تكنولوجيا المعلومات حيث تعنى الحوكمة الاستخدام الأمثل لتكنولوجيا المعلومات في المنظمة وان ذلك سوف يساعد في تحسن ادارة موارد المنظمة وت تقديم خدمات جيدة للمستثمرين من خلال توفير معلومات ذات درجة عالية من الجودة بالتقارير الالكترونية للمنظمة.
٥. دراسة (عبد المقصود، ٢٠٠٥) التعرف على مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات في المنظمات العاملة في مجال التنمية المحلية وأوضحت انه لابد من توفير وسائل الاتصال الحديثة في كل

التنمية وعمليات اتخاذ القرار. (بادي، ٢٠١٧، ص. ١٠).

فجد الكثير من البلدان العربية أظهرت دلائل ايجابية ملموسة على تطوير خدمات الحكومة الإلكترونية على الرغم من استمرار الحاجة إلى المزيد من التوعية وبذل الجهد لاعتماد ممارسات الحكومة الالكترونية كعملية وكإطار متواصل للخدمات بدلاً من اعتبارها مجرد جزء من خدمات الحكومة، وشهدت بلدان عربية أخرى تقدماً ملحوظاً في مجال الحكومة الالكترونية وهو ما اتضح في تحقيق بعضها مراتب متقدمة إلى حد كبير فمؤشر تطوير الحكومة الالكترونية مثل مصر(المركز ١٠٨)، ليبيا(١١٨)، سوريا(١٣٧)، العراق(١٤١)، الجزائر(١٥٠)، السودان(١٦١)، موريتانيا(١٤)، اليمن (١٧٤). (سوهام، و خديجة، ٢٠١٧، ص. ٨).

وفي ضوء ذلك تتحدد أهمية تطبيق الحكومة الالكترونية في التالي:- (بكار، ٢٠١١، ص. ٦٥)

- وجود الحكومة الالكترونية يعتبر إطار قانوني يحكم الخدمات الالكترونية.

- تساعده حوكمة الالكترونية على تقييم أداء الادارة العليا والتنفيذية بالمنظمة وتعزز من المساعلة ورفع درجة الثقة فيها.

- تساعده حوكمة الالكترونية على تكامل واتساق استراتيجية المنظمة مما يؤدى إلى اضافة قيمة حقيقية لها.

**ثانياً: الدراسات السابقة**

١. دراسة Bharadwaj, and Konsynski (1999) التي استهدفت الدراسة التعرف على تأثير واقع الاستخدام الحالي لتكنولوجيا المعلومات على أداء المنظمة، وأوضحت نتائج الدراسة أن البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات كالاجهزه وقواعد البيانات والشبكات والتجهيزات الأخرى تلعب دوراً هاماً في تحسين أداء المنظمة، وأثبتت الدراسة وجود علاقة ذات دلالة

وان مستوى الخدمات التي تقدم عبر الانترنت لا يزال بسيطاً.

٨. دراسة سكوبين(Schwen) (٢٠٠٦) إلى تأثير تكنولوجيا المعلومات على إنجاز الأعمال واتخاذ القرارات الاجتماعية، وتوصلت الدراسة إلى أن استخدام تكنولوجيا المعلومات المعتمدة على الحاسب الآلي يحقق السرعة في إنجاز العمل واتخاذ القرار المناسب، وأن استخدام تكنولوجيا المعلومات يحقق جودة القرارات المتتخذة مما يساعد على بقاء المنظمة واستقرارها.

٩. دراسة الطلحى ،الدرسى (٢٠١٠) التي استهدفت التعرف على مفهوم وأهمية الاعمال الالكترونية وتكنولوجيا المعلومات والتي توصلت الى ضرورة استيعاب التقنيات المتعددة والتركيز على الاعمال الالكترونية ذا القيمة المضافة والخروج من الاشطة التقليدية وادماج تقنيات الاتصالات والمعلومات في صلب النظم والعمليات بالمنظمات واتباع منطق الادارة بالمعلومات.

١٠. دراسة صابر (٢٠١٢) والتي استهدفت تحديد إمكانية استخدامات تكنولوجيا المعلومات، في تطوير عملية تقديم الخدمات من خلال السرعة والمرنة والاستمرارية، توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية بين استخدام تكنولوجيا المعلومات وتطوير خدمات الجمعيات الأهلية ومواجهة التحديات التي تواجهها في تقديم الخدمات لعملائها.

١١. دراسة البكري (٢٠١٣) التعرف اثر حوكمة المعرفة على زيادة فعالية الاداء التنظيمي والتي استهدفت التعرف على مدى توافر ابعاد حوكمة المعرفة والتي تشمل الشفافية، الثقافة التنظيمية، التفویض ومشاركة العاملون، نظم ادارة الوثائق، نظم المعلومات والاتصالات في عينة الدراسة وتوصلت مجموعة من التوصيات التي تساعد المنظمات ومتذبذبي القرارات والمهتمين في مجال

الوحدات المحلية بمختلف مستوياتها بما يتيح سرعة نشر المعلومات و توفيرها ، و توفير موقع و بريد الكتروني للجهات الحكومية على المستوى المحلي ليتيح للمتعاملين معها سهولة الحصول على بيانات عن الخدمات التي تقدمها، والعمل على تحديث الأجهزة الموجودة ونشر ثقافة تكنولوجيا المعلومات بين إفراد المجتمع المحلي، وإكساب مهارات تكنولوجيا المعلومات للطلاب عند تعليم الخدمة الاجتماعية بحيث يكون مهيناً لاستخدامها عند التخرج

٦. دراسة(ناجي، ٢٠٠٥) التعرف على واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التنمية المحلية، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك مجموعة من المتطلبات الهامة التي قد تساهم في استخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات بفاعلية وبالصورة التي تحقق الأهداف التنموية للمنظمات الحكومية، وتمثل في: زيادة قدرة أفراد وجماعات ومؤسسات المجتمع المحلي من الوصول إلى المعلومات، تهيئة المناخ الداخلي للتنمية المحلية بما يؤدي إلى تنمية الاستعداد للأخذ بهذه التقنية ، تنمية الوعي لدى العامة بأهمية استخدام هذه التقنية بالنسبة للمنظمة والمجتمع المحلي، التخفيف من التحديات التي تواجهه استخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات على المستوى المحلي، مع التأكيد على أهمية دور الحكومة في النهوض بتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات من أجل التنمية.

٧. دراسة peter and others (٢٠٠٦) اشارت التعرف على مدى التقدم الذي احرزته احدى الولايات كنموذج للحكومات المحلية في مجال الاستفادة من الانترنت لتقديم الخدمات التقليدية ودراسة النماذج التي حاولت تحديد اليات الاستحقاق في تقديم الخدمات الإلكترونية واوضحت ان الخدمات المستندة الى الانترنت تعكس اهتمامات بيئية وثقافية واسعة للمجتمع

- ١٥ دراسة السمان و الجبوري (٢٠١٦) التعرف على اثر حوكمة تقنية المعلومات ودورها في تحسين جودة الخدمات وشارت نتائجها الى وود علاقه ارتباطية بينهما وأوصت نتائجها الى ضرورة اعتماد المنظمة على سياسات واجراءات لتقنية المعلومات يجعلها تستجب لقوانين و التعليمات والمعايير الدولية
- ١٦ دراسة بوخريرص (٢٠١٧) التعرف على دور الحوكمة الإلكترونية في تحقيق التميز التنظيمي والتي توصلت الى ان هناك قصورا لدى مدراء الادارة العليا في ادراك مبادئ الحوكمة الإلكترونية ، الى جانب عدم الامام بالمبادئ الاساسية الواجب الالتزام بها عند تصميم موقع الكتروني وأهميته في دعم مبادئ الحوكمة الشفافية والمساعدة الى جانب وجود اثر لأبعاد الحوكمة الإلكترونية وتحقيق التميز التنظيمي حيث كانت اكثراً وضوحاً في المساعدة والشفافية والافصاح الإلكتروني
- ١٧ دراسة محمد، حسان، علاء (٢٠١٨) بعنوان (جاهزية الإدارات المحلية لاعتماد الحوكمة الإلكترونية وقد توصلت الدراسة إلى أن الحوكمة الإلكترونية هي السبيل الناجح للارتقاء بالحكومة المحلية، وتقليل الضغط عليها من حيث ارتفاع الطلب على المعلومات والخدمات، وأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يجعل المعلومات متوفرة لكافة المواطنين مما يساعد على إتاحة الفرصة للمشاركة في عملية اتخاذ القرار كما خلصت الدراسة إلى وجود رغبة لدى الأفراد لتطبيقات الحوكمة الإلكترونية في الإدارات المحلية بالرغم من ضعف البنية التحتية في مؤسساتها، وعدم انتشار الانترنت بشكل كاف على امتداد الرقعة الجغرافية للمحافظة، إلى جانب الأممية الإلكترونية من قبل شريحة واسعة من المواطنين.
- ١٨ دراسة عبود (٢٠١٩) التي أشارت إلى مدى جاهزية تطبيق الحوكمة الإلكترونية وأهم

- حوكمة المعرفة والأداء التنظيمي على زيادة فاعلية الأداء التنظيمي.
- ١٩ دراسة سليمان (٢٠١٤): وصف واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات بالنسبة لخدمات الرعاية الاجتماعية تحديد مستوى جودة خدمات الرعاية الاجتماعية بالجمعيات الأهلية زيادة اهمية ودور الجمعيات الأهلية كمنظمات مجتمع مدنى في ظل التغيرات والتحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وانسحاب الحكومات تدريجيا.
- ٢٠ دراسة Aneri Mehta (٢٠١٤) والتي استهدفت قياس دور الحكومة الإلكترونية في تحسين الخدمات المقدمة للعملاء، واظهرت نتائجها انه يمكن تحسين الخدمات المقدمة التي تزيد من رضا العملاء وان خبرات العملاء سلبية تجاه تقديم الخدمات الإلكترونية كما اشارت الى ضرورة وجود قيادة قوية لتطبيق الحوكمة الإلكترونية للحصول على مزايا جديدة ورضا العملاء عن الخدمات المقدمة.
- ٢١ دراسة AlaaAldi (2015) فقد استهدفت قياس اثر العوامل الديمغرافية المتمثلة في (الجنس، العمر، المستوى التعليمي، الجنسية، نوع العمل كمحددات لتصور أصحاب المصلحة نحوبعدين من ابعاد الحوكمة الإلكترونية ، وهما: الافتتاح الإلكتروني والمشاركة الإلكترونية وقد توصلت الدراسة إلى أن المتغيرات الديمغرافية تشرح - بشكل واضح - الفروقات بين المستقصي منهم بخصوص الحوكمة الإلكترونية باستثناء الجنسية والجنس، علاوة على ذلك تشير الدراسة إلى أن العينة تشعر بالارتياح المعتمد مع بعد واحد وهو الشفافية الإلكترونية، ولكنها أقل رضا عن بعد آخر وهو المشاركة الإلكترونية أيضاً تغير الحلول التكنولوجية والعلاقات مع أصحاب المصالح، ويجب خلق ثقافة نحو الحوكمة الإلكترونية.

- العاملين ، وهذا ما أكدته دراسة (بوخريص ٢٠١٧، محمد، حسان، علاء ٢٠١٨) ، جمعة (٢٠٢٠) - أكدت بعض الدراسات بضرورة استخدام الحاسب الآلي في عمل الأخصائي الاجتماعي وإن ذلك سوف يساعد على تطوير الخدمات التي يقدمها لعملائه حيث يمكنه الاستفادة من عمليات التخزين واسترجاع البيانات عند الحاجة إليها بالإضافة إلى عمليات التسجيل وهذا ما أكدته دراسة (عبد المقصود ٢٠٠٥، ناجي ٢٠٠٥) ، دراسة صابر (٢٠١٢) - أشارت دراسة كلا من (Aneri Mehta، 2014) ، petrewil and jeannew rose (2004) ، بوخريص (٢٠١٧، جمعة ٢٠٢٠) ، الحكومة الإلكترونية تعني الاستخدام الأمثل لتقنولوجيا المعلومات في المنظمة وإن ذلك سوف يساعد في تحسن إدارة موارد المنظمة وتقديم خدمات رعاية اجتماعية جيدة للعملاء المستفيدين من خلال توفير معلومات ذات درجة عالية من الجودة بالتقارير الإلكترونية للمنظمة.
- أشارت دراسة كلا من (Schwen، 2006) ، السمان و الجبوري (٢٠١٦، سعد ٢٠٠٢) إلى أن أهم المعوقات البشرية التي تعيق تطبيق الحكومة الإلكترونية تمثل في نقص الدورات التدريبية لموظفي الموارد البشرية في مجال الحكومة الإلكترونية ، وعدم الإعداد الكافي للعاملين على استخدام الوسائل التقنية، وقلة الثقة لدى موظفي الموارد البشرية في كافة التعاملات الإلكترونية، والنقص في عدد الموظفين المتخصصين في تشغيل وصيانة أجهزة الحاسوب الآلي، وضعف مهارات اللغة الإنجليزية لدى بعض الموظفين.

### ثالثاً: صياغة مشكلة الدراسة:

تنسابق حكومات دول العالم اليوم إلى إقامة ما يعرف بـ "الحكومة الإلكترونية" بناءً على فكرة

المؤشرات المطلوبة وتحليلها كمؤشر القدرة والموارد البشرية ومؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعدم توفير خطة موثقة لتطبيق الحكومة الإلكترونية والجاهة إلى مزيد من الدعم والتطوير للقيادات الإدارية داخل المنظمة كذلك عدم توفير تخصيص مالي مناسب بغرض تطبيق الحكومة الإلكترونية.

١٩. دراسة محمد (٢٠١٩) موضوع التحولات التكنولوجية وأثرها على تنمية قيم العمل داخل المؤسسات المصرية وتحديات العولمة وتقنولوجيا المعلومات من خلال العولمة، وأنواعها، وأهدافها، وأسباب استخدام الإنترنت، خصائص تكنولوجيا المعلومات، و المجالات تطبيقها وتأثير تطور مهارات التكنولوجيا على الموارد البشرية.

٢٠. دراسة جمعة (٢٠٢٠) استهدفت هذه الدراسة التعرف على مجموعة من المتطلبات الازمة لتطوير خدمات الرعاية الاجتماعية من خلال اختبار مجموعة من الفروض ، وقد طبقت على عينة (٨٤) مفردة من العاملين بتلك المنظمات، وقد خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات قد تفيد العاملين بتلك المنظمات في استخدام وتطبيق نظم الحكومة الإلكترونية في تقديمها لخدمات الرعاية الاجتماعية بالمنظمة بشكل أفضل مما كانت عليه.

### تحليل واستنتاج ...

- أشارت بعض الدراسات إلى أن الحكومة الإلكترونية لها فوائد كثيرة ، منها سرعة تقديم الخدمات للجمهور، وتوفير الوقت والتكلفة ، وتحقيق رضا العملاء ، وكذلك تحقيق النزاهة، والمحاسبة ، و المسائلة، والرقابة وسرعة الاستجابة في الخدمات المقدمة لجمهور المواطنين، ورفع مستوى تقديم الخدمات ، وأن استخدام الحكومة الإلكترونية في المؤسسات يساعد على تطوير العمل الإداري وزيادة تنقيف

للمواطنين سواء تلك التي ستقام عبر المكتب الإلكتروني الإمامي وإصلاح الإدارة العامة من خلال إعادة بناء المكاتب الخلفية نفسها، على أن تتوافر لدى الحكومة القدرة على وضع نفسها موضع المسائلة من خلال التزام النزاهة والشفافية في معاملاتها، ويوضح ذلك الشكل التالي:-

( عبد الهادي ، ٢٠٠٨ ، ص ٩ )



شكل رقم(١) يوضح الحكومة الإلكترونية ويكمn جوهر وفسفة الحكومة الإلكترونية في تغيير نمط وأسلوب تعامل وتفاعل المواطنين والمؤسسات المختلفة باختلاف توجهاتها وأنواعها وأحجامها معها، ويختتم هذا المفهوم الجديد للحكومة الإلكترونية بضرورة تنظيم المعاملات والخدمات المختلفة، وإعادة هيكلتها إلكترونياً للتخلص من الروتين والبيروقراطية الشائعة في الاعمال والمهام لترتبط باحتياجات المواطنين ومؤسسات المجتمع المختلفة من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتقدمة التي أصبحت متاحة و تعمل على توفيرها خطط تمهد البنية الأساسية في الدول المختلفة.

(الهادي ، ٢٠٠٦ ، ص ٢ )

ومن خلال العرض السابق لمحتوى الإطار النظري للدراسة ونتائج الدراسات السابقة يمكن أن تتلخص مشكلة الدراسة في المحاور الآتية:-

مفادة الاستثمار في تقنيات المعلومات والاتصالات في مختلف المجالات الإدارية والاقتصادية والتجارية، وربط المواطن والمؤسسات الحكومية ومؤسسات الاعمال ومؤسسات المجتمع المدني بنسق الكتروني موحد يتيح إجراء مختلف المعاملات بين هذه الأطراف جميعاً بالسهولة والسرعة اللازمة، مما يوفر الجهد والوقت والتكليف، وهو ما أتاح للحكومة ومواطنيها فرصاً للتواصل بعيداً عن الاجراءات الاعتيادية الروتينية، وبهدف ضمان المشاركة الإلكترونية من خلال اشراك الجمهور أو المواطن في سياسة التنمية وعمليات اتخاذ القرار.(بادي، بوخالفة، ٢٠١٧)

( ص ٢١ )

ومن هنا اتجهت العديد من المهن في ممارستها إلى استخدام تلك الأساليب الحديثة التي أصبحت تسهم بشكل قوى في زيادة فعالية وكفاءة الممارسة المهنية، وكان لمهنة الخدمة الاجتماعية نصيب من الانتفاع بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع مختلف الوحدات التي تتعامل معها سواء صغيرة أو كبيرة لتحقيق أهدافها بشكل أفضل، فنجد لها تستخدم تلك التكنولوجيا في الاستشارات المهنية، والعلاج النفسي والأسرى، كما زاد استخدامها بشكل فعال في الدفاع عن الحقوق، حيث صارت تلك التكنولوجيا تؤدي دوراً كبيراً وفعلاً في هذا المجال.

وتعد الحكومة الإلكترونية أحد الوسائل الحديثة للتيسير المنتهج من قبل العديد من الدول، وقد لا ينحصر هدفها الرئيسي في ضمان أمن انتقال المعلومات الإدارية فقط، وإنما هو تعزيز مشاركة المواطن في اتخاذ القرارات والمساهمة في تحسين جودة الخدمة العمومية. وهذا ما يخلق مناخاً تسوده الثقة والاحترام بين الإدارة والمواطن تجسيداً للديمقراطية الإلكترونية.

ويمكن القول بأن تطبيق مفهوم الحكومة الإلكترونية يعني جانب من مشاركة المواطن من جهة في برامج الحكومة الإلكترونية، ومن جانب آخر هو إعادة هندسة الخدمات الحكومية التي ستقام

٥. يؤدى تطبيق الحكومة الالكترونية الى ظهور العديد من التشريعات التي تنظم استخدام التكنولوجيا والاعتماد بشكل أساسى عليها كشرط تفرضه الجهات الرقابية والشرافية.
٦. ضرورة الاقبال على الخدمات الالكترونية لما له من أثر جيد ومثمر في توفير وقت وجهد المنظمة في تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية مما ينعكس بالضرورة على تحقيق عملية التنمية.
٧. يمكن استخدام نتائج هذا البحث بالارتقاء بمهارات العاملين بالمديرية في اتخاذ القرارات وحل المشكلات التي تواجههم في العمل.
٨. الحكومة الالكترونية من منظور الإدارة تُعزز القدرة التنافسية للمنظمة وبث السلوكيات والأخلاقيات وخلق بيئة عمل تتتوفر فيها الشفافية وتفعيل دور المصالح الحكومية.

#### خامساً: أهداف الدراسة:

١. يتحدد الهدف الرئيسي للدراسة في: " تحديد متطلبات الحكومة الالكترونية بالبناء التنظيمي لمؤسسات الرعاية الاجتماعية" ويترعرع من هذا الهدف الرئيسي مجموعة من الأهداف الفرعية التالية:
- تحديد المتطلبات الإدارية والتنظيمية.
  - تحديد متطلبات البنية التحتية للحكومة الالكترونية.
  - تحديد المتطلبات المرتبطة بالمشاركة الالكترونية.
  - تحديد المتطلبات القانونية للحكومة الالكترونية.
  - تحديد المتطلبات البشرية للحكومة الالكترونية.
  - تحديد المتطلبات المرتبطة بالخصوصية والامن الرقمي.
٢. تحديد المعوقات التي تحول دون تطبيق الحكومة الالكترونية في البناء التنظيمي بمؤسسات الرعاية الاجتماعية

يتحدد التساؤل الرئيس للدراسة في: " ما متطلبات تطبيق الحكومة الالكترونية بالبناء التنظيمي بمؤسسات الرعاية الاجتماعية؟ وينبع من هذا التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:

١. ما المتطلبات الخاصة بالبنية التحتية للحكومة الالكترونية؟
٢. ما المتطلبات الخاصة بالموارد البشرية؟
٣. ما المتطلبات الادارية للحكومة الالكترونية؟
٤. ما المتطلبات القانونية للحكومة الالكترونية؟
٥. ما المتطلبات الخاصة بالأمن الرقمي؟
٦. ما المتطلبات الخاصة بالمشاركة الالكترونية؟

#### رابعاً: أهمية الدراسة:

١. الدور الفعال لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات حيث أصبحت تلك التكنولوجيا من الأمور الهامة التي تساعد الوحدات على اختلاف إيجامها وأنواعها والمجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء في التقدم والرقي نحو المستقبل.
٢. إن استخدام تلك التقنية يعمل على تقوية دور الجماعات والمنظمات المدنية والحكومية للتوصل بصيغة تنمية مناسبة للمجتمع المحلي والتأثير على صانعي القرار حيث أنها تقوم بتوصيل الخدمات المعلوماتية للجميع بسهولة ودون تمييز.
٣. تقدم مصر عالمياً في مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية حسب تقرير الامم المتحدة الصادر (2020) فقد أحتلت مصر الترتيب (١١١) من أصل (١٩٢) دولة، و جاءت أيضاً ضمن الفئة المرتفعة أفريقيا في ذات المؤشر، فقد أحتلت مصر الترتيب الثالث بعد تونس و المغرب.  
**(تقرير الامم المتحدة للحكومة الالكترونية، ٢٠٢٠)**
٤. تمكين المنظمات الحكومية والاهلية من تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية بما يتعاشى مع متطلبات ومتغيرات العصر الحديث.

بتكرار وتأكيد وقد يكون المتطلب شرطاً لتحقيق نتائج معينة، كما يشير المتطلب إلى الشئ الذي يشترط توافره أو يحتاج إليه أو هو شرط مطلوب.  
(Oxford, 1999, p.2557)

ويمكن تحديد المفهوم الإجرائي للمتطلبات في هذه الدراسة بالاتي:

- شيء معين يستلزم وجوده لتحقيق هدف ما وهو تطبيق الحكومة الالكترونية.
- تعتبر هذه المتطلبات حاجة بالنسبة للشئ المراد تحقيقه.
- هذه المتطلبات ضرورية بالنسبة للشي المراد تحقيقه وهي الحكومة الالكترونية.
- هذه المتطلبات هي مجموعة الشروط الازمة لتحقيق المتطلبات الادارية التكنولوجية ومتطلبات البنية التحتية التقنية والمتطلبات القانونية ومتطلبات ادارة الموارد البشرية ومتطلبات الخصوصية والامن الرقمي لتطوير البناء التنظيمي بمؤسسات الرعاية الاجتماعية.

٢. مفهوم الحكومة الالكترونية:  
يعد مصطلح الحكومة الالكترونية أحد أكثر المصطلحات انتشارا في السنوات الأخيرة حيث تعتبر نتاج التطور التكنولوجي الذي واكبه العديد من السلوكيات المختلفة من خلال استعمال واستخدام التقنيات الحديثة في احداث الضرر والمساس بأمن الأفراد والجماعات والمؤسسات والدول سواء في ما هو مادي أو معنوي. (أحمد، ٢٠١٢، ص. ١٨٣.)  
ويمكن الإشارة بان مفهوم الحكومة الالكترونية بانه عبارة عن نتاج الثورة التكنولوجية في تحسين مستوى أداء الأجهزة المؤسسات الاكاديمية ورفع كفاءتها وتعزيز فعاليتها في تحقيق الأهداف المرجوة منها، من خلال استخدام وسائل الكترونية تمكن من الاطلاع على المعلومات في المؤسسات وакمال التبادل بين الأجهزة المؤسسات وجمهور المستفيدين من خدماتها. (الهادي، ٢٠٠٦، ص. ٢٣.)

٣. التوصل الى مجموعة من المقترنات الازمة لتطبيق الحكومة الالكترونية في البناء التنظيمي بمؤسسات الرعاية الاجتماعية

#### سادساً: تساولات الدراسة.

١. يتحدد التساؤل الرئيس للدراسة في: " ما متطلبات تطبيق الحكومة الالكترونية في البناء التنظيمي بمؤسسات الرعاية الاجتماعية" ، وينبعق من هذا التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:
  - ما المتطلبات الادارية والتنظيمية؟
  - ما المتطلبات الخاصة بالبنية التحتية للحكومة الالكترونية؟
  - ما المتطلبات المرتبطة بالمشاركة الالكترونية؟
  - ما المتطلبات القانونية للحكومة الالكترونية؟
  - ما المتطلبات البشرية للحكومة الالكترونية؟
  - ما المتطلبات المرتبطة بالخصوصية والامن الرقمي؟

٢. ما المعوقات التي تحول دون تطبيق الحكومة الالكترونية في البناء التنظيمي بمؤسسات الرعاية الاجتماعية؟

٣. ما المقترنات الازمة لتطبيق الحكومة الالكترونية في البناء التنظيمي بمؤسسات الرعاية الاجتماعية؟

#### سابعاً: مفاهيم الدراسة

##### ١. مفهوم المتطلبات:

تعرف المتطلبات لغويًا بأنها: " مصدر الفعل المبني للمجهول (طل ب) باعتباره ضروريًا لسد الحاجات وتلبية الرغبات، اصطلاحياً كما تعرف المتطلبات" مرادف لمفهوم الحاجة فهي تحدد المواد القائمة أو التي يمكن اناحتها لربط ولتنسيق حتى يمكن تجنب الازدواجية والصراع والتناقض وأيضاً لرفاهية وتحقيق الذات.(السكري، ٢٠٠٠ ، ص. ١٦٨)، وأيضاً بأنه شئ يستلزم وجوده أو هو شرط يجب توافره، وهكذا فإن المتطلب هو الشئ الذي يطالب بإيجاده

ويمكن وضع تعريفاً اجرائياً لمفهوم الحكومة الإلكترونية في هذه الدراسة بانها:

١. استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال لدعم خدمات الرعاية الاجتماعية التي تقدمها المنظمة.
٢. التخفيف من الأعباء الإدارية والتنظيمية للمنظمة.
٣. رفع مستوى كفاءة وفاعلية الاداء في تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية بالمنظمة.
٤. تطوير وتحسين التقنيات المستخدمة بشكل مستمر بما يتواافق مع احتياجات المجتمع.

وتحتاج الحكومة الإلكترونية بشكل عام الى رفع مستوى الجودة والكفاءة والفاعلية في أداء المؤسسات العامة بواسطة التقنية ونظم المعلومات الإلكترونية الحديثة من خلال:

(افندي، ٢٠٠٤، ص. ٢٠)

- تطوير عمليات الإدارة، وتعزيز فعاليتها في خدمة الأهداف المؤسسية.
  - خلق البيئة والمناخ التنظيمي الملائم للبحث والتطوير الإداري الشامل والمتوافق.
  - تقليل تكلفة التشغيل والتحسين المتواصل لمعادلات الإنتاجية.
  - تكامل أجزاء التنظيم وتوحيدها كنظام مترابط.
  - تقديم آليات فعالة وداعمة لاتخاذ القرارات.
  - ضمان تدفق المعلومات بدقة وكفاية وتوقيت ملائم وجاهزية مستمرة.
  - تطوير وتعزيز مستوى الآلية في الاستخدامات الخدمية والإنتاجية.
  - إيجاد بيئه تعليمية مختلفة تعتمد كلها على النظم الإلكترونية المتقدمة
٣. مفهوم البناء التنظيمي

حيث يعد تقسيم العمل بين وحدات أية مؤسسة وتحديد العلاقة وشكل الاتصالات بينهما أحد الجوانب المهمة في عملية البناء الإداري، ويطلق على الشكل الذي يأخذه ذلك التقسيم والصلة بين

ويشير مصطلح الحكومة الإلكترونية الى استخدام نتاج الثورة التكنولوجية في تحسين مستويات الأداء في الأجهزة المؤسسات ورفع كفاءتها وتعزيز فعاليتها في تحقيق الأهداف المرجوة منها ويشمل ذلك الاستفادة من تراكم المعرفة والتقدم التقني المرافق لها في توسيع قاعدة المستفيدين من الخدمات العامة من حيث وفرة هذه الخدمات وتحسين أساليب تقديمها بوسائل غير تقليدية (الإلكترونية) تمكن من الاطلاع على معلومات حكومية وامكان التبادل بين الأجهزة في المؤسسات وذلك على أساس تحقيق المساواة والعدالة بين المعينين كافة بالخدمات العامة. (الشريف، ٢٠٠٢، ص. ٤٥)

وتعرف الحكومة الإلكترونية بانها سلسلة العمليات والإجراءات المحاطة بإطار قانوني والتي تهدف الى تنظيم المعاملات والمعلومات والمخاطبات والمستندات الرسمية وغير الرسمية بين المؤسسة والمستفيد وتأمين سبل حفظها وارشفتها ورقمتها وتوفير آلية لاسترجاعها بالاعتماد على تطبيقات تكنولوجيا المعلومات. (الصيرفي، ٢٠٠٧، ص. ١٧).

والحكومة الإلكترونية تعتبر نمواً حديثاً للتسيير، أساسه استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الإدارة مرفقة بتغيرات على مستوى التنظيم وسلوكيات الأفراد. وتهدف إلى تحقيق مشاركة المواطن وإعادة النظر في دور الحكومة ووظائفها بهدف تحقيق الشفافية والمساءلة في اتخاذ القرارات وتحقيق جودة الخدمات العمومية وتجسيد مبدأ الديمقراطية الإلكترونية. (عدمان، ٢٠١٤، ص. ٣٦)

وتعرف الحكومة الإلكترونية بانها سلسلة العمليات والإجراءات المحاطة بإطار قانوني و التي تهدف الى تنظيم المعاملات والمعلومات والمخاطبات والمستندات الرسمية و الغير رسمية بين الحكومة و المواطن و تأمين سبل حفظها وارشفتها ورقمتها و توفير آلية لاسترجاعها بالاعتماد على تطبيقات تكنولوجيا المعلومات. (الدهشان، ٢٠٢٠، ص. ٢٥)

٤. مفهوم مؤسسات الرعاية الاجتماعية:  
تعرف المؤسسات الاجتماعية بأنها وحدات اجتماعية يتم بناؤها بشكل مقصود، لتحقيق أهداف محددة، فهي مؤسسة بها اتصال مباشر بالمستفيدين من الخدمات في ميدان من ميادين الرعاية الاجتماعية (Day, 2006, p.29).

وتعرف مؤسسات الرعاية الاجتماعية أيضاً بأنها مؤسسات اجتماعية تتضمن مجموعة من الأنشطة والوظائف، وتهدف إلى تقديم الخدمات الاجتماعية والاقتصادية والصحية للأفراد.

كما عرفها زاسترو Zastro بأنها مؤسسات تقدم العديد من الخدمات للأفراد والأسر، مثل خدمات الرعاية الصحية والخدمات المقدمة للأيتام، والخدمات التعليمية، إلى جانب التنمية الاجتماعية للشباب بهدف تحسين نوعية الحياة (Zastro, 2004, p8).

وعرفها كريستين Christian بأنها أداة أساسية لمساعدة الأفراد في الحصول على الخدمات وإشباع الاحتياجات، وتقديم الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية (lovis and other, 2014, p.347).

كما تعرف مؤسسات الرعاية الاجتماعية بأنها مؤسسات اجتماعية تهدف إلى مواجهة الاحتياجات الاجتماعية المختلفة للأفراد، وحل المشكلات من خلال تقديم مجموعة من الخدمات والبرامج (ALcock and other, 2012, p.21).

ومن هنا تعتبر مؤسسات الرعاية الاجتماعية هي المؤسسات التي تهتم بتقديم الخدمات الاجتماعية والمساعدات لأفراد المجتمع بهدف تحسين نوعية حياتهم (الغزاوي، ١٩٩٥، ص ٢١).

ويمكن وضع تعريفاً إجرائياً لمؤسسات الرعاية الاجتماعية في التالي:

- هي إدارات وأقسام مديرية التضامن الاجتماعي.
- تستخدم مجموعة من الأدوات لتحقيق أهدافها.
- تقوم على أساس التفاعل بين العناصر المكونة لها.

وحدات العمل المختلفة اسم البناء التنظيمي، ويأخذ الهيكل التنظيمي لغالبية المؤسسات شكلاً يشبه الهرم ويعرف باسم الهرم التنظيمي (جوهر، ٢٠٠٤، ص ٣٨).

ويعرف البناء التنظيمي بأنه هو الإطار الذي يحدد للمؤسسة تقييماتها التنظيمية واحتصاصاتها ومسؤولية تلك التقييمات ، بما يضمن ترتيب وتنسيق للجهود لتحقيق أهداف المؤسسة بكفاءة وفعالية (خاطر، ٢٠٠٧، ص ٩٣).

ويعرف بأنه عبارة عن إطار يحدد الإدارات والأقسام الداخلية المختلفة للمؤسسة، فمن خلال الهيكل التنظيمي تتحدد خطوط السلطة وانسيابها بين الوظائف، وكذلك بين الوحدات الإدارية المختلفة التي تعمل معاً على تحقيق أهداف المؤسسة (الدوري، ٢٠٠٨، ص ٢٩) وهو أيضاً الإطار الذي تمارس الإدارة بداخله وظائفها (اللوزي، ٢٠٠٢، ص ١٤).

وعرفة بدير بأنه : الإطار العام الذي بمقتضاه يتم رسم سلوك جميع الأفراد العاملين بالمؤسسة فهو ليس هدفاً في حد ذاته ولكنه يشكل أداة تعكس فلسفة الإدارة في تحديد الأسس التي من خلالها يتم تحديد مكوناته الرئيسية ( بدير، ١٩٩٧، ص ٢٨).

ويعرف البناء التنظيمي أيضاً بأنه هو الإطار الذي يتحرك فيه الأفراد ، ومن خلاله يتم التفاعل بين الجهود والأنشطة المختلفة في المؤسسة كما يسهم في تحقيق أهداف المؤسسة (دودين، ٢٠١٤، ص ٣٠).

المفهوم الإجرائي للبناء التنظيمي:

- الإطار العام الذي يحدد الوحدات الإدارية التي تتكون منها مديرية التضامن الاجتماعي .
- يوضح العلاقات التي تربط بين الإدارات داخل مديرية التضامن الاجتماعي .
- يسهم في تحقيق أهداف مديرية التضامن الاجتماعي .
- يعكس صورة المؤسسة وكيفية بنائها وطبيعة نشاطها، ومكوناتها الداخلية .

- متطلبات الحكومة الإلكترونية الواجب توافرها بالبناء التنظيمي بمؤسسات الرعاية الاجتماعية.
- المعوقات التي تواجه استخدام الحكومة الإلكترونية بالبناء التنظيمي بمؤسسات الرعاية الاجتماعية.
- مقتراحات تفعيل استخدام الحكومة الإلكترونية بالبناء التنظيمي بمؤسسات الرعاية الاجتماعية.

٣. صدق الأداة:

(أ) الصدق الظاهري (صدق المحكمين): تم عرض الأداة على عدد (٨) من أعضاء هيئة التدريس بكلية الخدمة الاجتماعية جامعة أسيوط وحلوان، وبناء على ذلك تم تعديل وإضافة وحذف بعض العبارات وفقاً لدرجة اتفاق لا تقل عن (٨٠٪)، وفي نهاية هذه المرحلة تم صياغة الأداة في صورتها النهائية.

(ب) صدق المحتوى "الصدق المنطقي": للتحقق من هذا النوع من الصدق قام الباحث بالاطلاع على الأدبيات والكتب، والأطر النظرية، والدراسات والبحوث السابقة التي تناولت بأبعاد الدراسة. ثم تحليل هذه الأدبيات والبحوث والدراسات وذلك للوصول إلى الأبعاد المختلفة والعبارات المرتبطة بهذه الأبعاد ذات الارتباط بمشكلة الدراسة، وذلك لتحديد متطلبات الحكومة الإلكترونية الواجب توافرها لتطوير البناء التنظيمي بمؤسسات الرعاية الاجتماعية.

(ج) صدق الاتساق الداخلي:

اعتمد الباحث في حساب صدق الاتساق الداخلي لاستماره استبيان العاملين بمديرية التضامن الاجتماعي على معامل ارتباط كل بعد في الأداة بالدرجة الكلية، وذلك لعينة قوامها (١٠) مفردات من العاملين بمديرية التضامن الاجتماعي مجتمع الدراسة وتبين أنها معنوية عند مستويات الدلالة المتعارف عليها، وأن معامل الصدق مقبول، كما يتضح من الجدول التالي:

- تسعى إلى خدمة المجتمع وتحقيق أهدافه من خلال تقديم مجموعة من الخدمات والبرامج.
- مؤسسات تهتم بتقديم الخدمات الاجتماعية والاقتصادية والمساعدات، وخدمات الرعاية الاجتماعية لأفراد المجتمع.
- تهدف إلى مساعدة أفراد المجتمع على إشباع احتياجاتهم وحل مشكلاتهم.

**ثامناً: الإجراءات المنهجية للدراسة:**

١- نوع الدراسة:

تعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية التي يمكن من خلالها الحصول على معلومات دقيقة تصور الواقع وتسهم في تحليل الظاهرة موضوع الدراسة

٢- المنهج المستخدم:

اعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي الشامل للعاملين بمديرية التضامن الاجتماعي بأسيوط، وجميع الإدارات والوحدات التابعة لها.

٣- أدوات الدراسة: تتمثل أدوات جمع البيانات في:

• استبيان للعاملين بكافة الإدارات بمديرية التضامن الاجتماعي حول متطلبات الحكومة الإلكترونية بالبناء التنظيمي بمؤسسات الرعاية الاجتماعية:

وتم تصميم الأداة وفقاً للخطوات التالية:

١. قام الباحث بتصميم استبيان للعاملين بمديرية التضامن الاجتماعي حول متطلبات الحكومة الإلكترونية بالبناء التنظيمي بمؤسسات الرعاية الاجتماعية وذلك بالرجوع إلى التراث النظري، والإطار التصوري الموجه للدراسة، والرجوع إلى الدراسات المتصلة لتحديد العبارات التي ترتبط بأبعاد الدراسة.

٢. اشتملت استمارة استبيان العاملين بمديرية التضامن الاجتماعي على المحاور التالية:  
- البيانات الأولية.

جدول رقم (١) يوضح الانساق الداخلي بين أبعاد استماره الاستبيان وكل (ن=١٠)

الدالة	معامل الارتباط	الأبعاد	م
**	٠.٨٩٠	متطلبات الحكومة الالكترونية الواجب توافرها لتطوير البناء التنظيمي بمؤسسات الرعاية الاجتماعية.	١
**	٠.٩٦٠	المعوقات التي تواجه استخدام الحكومة الالكترونية لتطوير البناء التنظيمي بمؤسسات الرعاية الاجتماعية.	٢
**	٠.٩٤٠	مقترنات تفعيل استخدام الحكومة الالكترونية لتطوير البناء التنظيمي بمؤسسات الرعاية الاجتماعية.	٣

\* معنوي عند (٠٠٥)

\* معنوي عند (٠٠١)

تم حساب ثبات الأداة باستخدام معامل ثبات (ألفا – كرونباخ) لقيم الثبات التقديرية لاستماره استبيان العاملين بمديرية التضامن الاجتماعي، وذلك بتطبيقها على عينة قوامها (١٠) مفردات من المسؤولين بمديرية التضامن الاجتماعي مجتمع الدراسة. وقد جاءت النتائج كما هي موضحة في الجدول التالي:

يوضح الجدول السابق أن: معظم أبعاد الأداة دالة عند مستوى معنوية (٠٠١) لكل بعد على حدة، ومن ثم تحقق مستوى الثقة في الأداة والاعتماد على نتائجها.  
٤. ثبات الأداة:

جدول رقم (٢) يوضح نتائج ثبات استماره الاستبيان باستخدام معامل (ألفا – كرونباخ) (ن=١٠)

معامل (ألفا – كرونباخ)	الأبعاد	م
٠.٩٣	متطلبات الحكومة الالكترونية الواجب توافرها لتطوير البناء التنظيمي بمؤسسات الرعاية الاجتماعية	١
٠.٩٤	المعوقات التي تواجه استخدام الحكومة الالكترونية لتطوير البناء التنظيمي بمؤسسات الرعاية الاجتماعية	٢
٠.٨٤	مقترنات تفعيل استخدام الحكومة الالكترونية لتطوير البناء التنظيمي بمؤسسات الرعاية الاجتماعية	٣
٠.٨٦	ثبات استماره استبيان المسؤولين كل	

• المجال البشري: جمیع العاملین بإدارات مديرية التضامن الاجتماعي وبالغ عددهم (١٥٢)، وهم كل من يشغل وظيفة إدارية بإدارات مديرية التضامن الاجتماعي سواء كان رئيس قسم، أخصائي اجتماعي، إداري.

يوضح الجدول السابق أن: معظم معاملات الثبات للأبعاد تتمتع بدرجة عالية من الثبات، وبذلك يمكن الاعتماد على نتائجها وأصبحت الأداة في صورتها النهائية.  
٤- مجالات الدراسة: -

تكون بداية ونهاية فئات المقياس الثلاثي: نعم (ثلاثة درجات)، إلى حد ما (درجتين)، لا (درجة واحدة)، تم ترميز وإدخال البيانات إلى الحاسوب الآلي، ولتحديد طول خلايا المقياس الثلاثي (الحدود الدنيا والعليا)، تم حساب المدى = أكبر قيمة - أقل قيمة ( $3 - 1 = 2$ )، تم تقسيمه على عدد خلايا المقياس للحصول على طول الخلية المصحح ( $2/2 = 0.67$ ) وبعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس أو بداية المقياس وهي الواحد الصحيح وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية، وهكذا أصبح طول الخلية كما يلى:

- المجال المكاني: تمثل المجال المكاني للدراسة في مديرية التضامن الاجتماعي بأسيوط وجميع الإدارات والوحدات الاجتماعية التابعة لها.
- المجال الزمني: وهي الفترة التي استغرقتها الباحث في جمع البيانات، وقد استغرقت عملية جمع البيانات من الميدان الفترة من (٢٠٢١ / ٩ / ٣٠) إلى (٢٠٢١ / ٨ / ١٠).
- تحديد مستوى أبعاد متطلبات الحكومة الإلكترونية بالبناء التنظيمي بمؤسسات الرعاية الاجتماعية:

للحكم على مستوى أبعاد متطلبات الحكومة الإلكترونية بالبناء التنظيمي بمؤسسات الرعاية الاجتماعية، بحيث

جدول رقم (٣) يوضح مستويات المتوسطات الحسابية لمتطلبات الحكومة الإلكترونية بالبناء التنظيمي بمؤسسات الرعاية الاجتماعية

مستوى منخفض	إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو بعد من ١ إلى ١.٦٧
مستوى متوسط	إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو بعد من ١.٦٨ إلى ٢.٣٤
مستوى مرتفع	إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو بعد من ٢.٣٥ إلى ٣

والانحراف المعياري، والمدى، ومعامل ثبات (ألفا كرونباخ).

تاسعاً: نتائج الدراسة الميدانية  
المحور الأول: وصف مجتمع الدراسة

#### أساليب التحليل الإحصائي

تم معالجة البيانات من خلال الحاسوب الآلي باستخدام برنامج SPSS.V. 24.0 (الزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية، وقد طبقت الأساليب الإحصائية التالية: التكرارات والنسب المئوية، والمتوسط الحسابي،

ن = ١٥٢

جدول رقم (٤) يوضح خصائص مجتمع الدراسة

المتغير	السن	الجنس
عدد سنوات الخبرة في مجال العمل		
المتغير		
ذكر		
انثى		
المجموع		

المؤهل العلمي	المجموع	متوسط	٧٠	٤٦.١
الموقع الوظيفي	إدارى	أخصائى اجتماعى	٥٢	٤٣.٤
	رئيس قسم	فوق الجامعى	١٦	١٠٥
	إدارى	جامعى	٥٢	%١٠٠
	المجموع	المجموع	١٥٢	%١٠٠

- أكبر نسبة من العاملين حاصلين على مؤهل متوسط بنسبة (٤٦.١٪)، يليها الحاصلين على مؤهل جامعى بنسبة (٤٣.٤٪)، ثم الحاصلين على دبلوم دراسات عليا بنسبة (٦.٦٪)، يليها الحاصلين على ماجستير بنسبة (٣.٩٪)، ويشير ذلك إلى تنوع المستويات التعليمية التي يتمتع بها العاملين بمديرية التضامن الاجتماعي، هذا بالإضافة إلى أن ارتفاع نسبة تعليم العاملين تدل على قدرتهم على تحديد متطلبات الحكومة الإلكترونية.

- أكبر نسبة من العاملين وظيفتهم إداري بنسبة (٤٠.٦٪)، يليها أخصائي اجتماعي بنسبة (٣٤.٢٪)، ثم رئيس قسم بنسبة (١١.٢٪) وهذا يشير إلى تنوع المستويات الوظيفية داخل مديرية التضامن الاجتماعي ، مما يؤدي إلى تنوع المهام الموكلة إليهم .

- يوضح الجدول السابق أن متوسط سن المسؤولين (٤٤) سنة، وبانحراف معياري (٧) سنوات تقريباً ، وهذا يشير إلى مرحلة النضج التي يمر بها العاملين داخل مديرية التضامن الاجتماعي .

- متوسط عدد سنوات الخبرة في مجال العمل (١٦) سنة، وبانحراف معياري (٦) سنوات تقريباً، وهذا ما يشير إلى تتمتع العاملين بمديرية التضامن الاجتماعي بقدر معقول من الخبرات التي تؤهلهم على تحديد المتطلبات الازمة لتطبيق الحكومة الإلكترونية بشكل أفضل.

- أكبر نسبة من العاملين إناث بنسبة (٥٢.٦٪)، يليها الذكور بنسبة (٤٧.٤٪)، وهذا ما يشير إلى أن وجودهن مهم جداً في العمل الاجتماعي عن الذكور التي تمثل نسبتهم ٤٪ من مجتمع الدراسة ، وقد يرجع ذلك إلى وجودهن في بعض الوظائف التي تتطلب زيارات ميدانية إلى الإدارات والوحدات الاجتماعية .

جدول رقم (٥) يوضح توزيع العاملين حسب الإداره التابع لها (ن=١٥٢)

م	الإدارة التابع لها	ك	%
١	إدارة الضمان الاجتماعي	٢٢	١٤.٥
٢	إدارة التأهيل الاجتماعي	١٥	٩.٩
٣	إدارة المتابعة	١٣	٨.٦
٤	إدارة خدمة المواطنين	٦	٣.٩
٥	إدارة التخطيط	١١	٧.٢

٤.٦	٧	ادارة التدريب	٦
٧.٩	١٢	ادارة الأسرة والطفولة	٧
٧.٢	١١	ادارة الجمعيات الأهلية	٨
٤.٦	٧	ادارة التنمية	٩
٣.٩	٦	ادارة الشئون القانونية	١٠
٢	٣	ادارة مركز المعلومات	١١
٧.٩	١٢	ادارة شئون عاملين	١٢
٥.٣	٨	ادارة الموارد البشرية	١٣
٢.٦	٤	ادارة الأسر المنتجة	١٤
٠.٧	١	ادارة المجتمعات العمرانية	١٥
٢.٦	٤	ادارة أسر المقاتلين	١٦
٦.٦	١٠	ادارة الحسابات	١٧
١٠٠	١٥٢	المجموع	

بنسبة (٤٠.٦%), ثم إدارة خدمة المواطنين، وإدارة الشئون القانونية بنسبة (٣٠.٩%), يليها إدارة الأسر المنتجة، وإدارة أسر المقاتلين بنسبة (٢٠.٦%), ثم إدارة المعلومات بنسبة (٢%), يليها إدارة المجتمعات العمرانية بنسبة (٠٠.٧)، وقد يشير ذلك إلى تنوع الإدارات الملحقين بها العاملين مما يعود بالنفع على تقديم الخدمات للمستفيدين بطريقة فعالة ومتعددة . المحور الثاني: متطلبات الحكومة الالكترونية الواجب توافرها بالبناء التنظيمي بمؤسسات الرعاية الاجتماعية

يوضح الجدول السابق أن أكبر نسبة من العاملين تابعين لإدارة الضمان الاجتماعي بنسبة (٤٠.٥%), يليها إدارة التأهيل الاجتماعي بنسبة (٩.٩%), ثم إدارة المتابعة بنسبة (٨.٦%), يليها إدارة الأسرة والطفولة، وإدارة شئون عاملين بنسبة (٧.٩%), ثم إدارة التخطيط، وإدارة الجمعيات الأهلية بنسبة (٧.٢%), يليها إدارة الموارد البشرية بنسبة (٦.٦%), ثم إدارة التدريب، وإدارة الحسابات بنسبة (٥.٣%), يليها إدارة التنمية.

جدول رقم (٦) يوضح المتطلبات الادارية للحكومة الالكترونية (ن=١٥٢)

الرتبة	النسبة	الاستجابات	العبارات						م	
			لا		إلى حد ما		نعم			
			%	ك	%	ك	%	ك		
١	٠.٧٢	٢٠٦	٢٣	٣٥	٤٨	٧٣	٢٨.٩	٤٤	الخدمة الالكترونية تساهم في تبسيط الاجراءات الازمة للحصول عليها	
٢	٠.٧٢	١٦٦	٤٨	٧٣	٣٧.٥	٥٧	١٤.٥	٢٢	ضرورة ان تتميز الخدمة الالكترونية بالمونة العالية	
٣	٠.٦٨	١٦٦	٤٥.٤	٦٩	٤٢.٨	٦٥	١١.٨	١٨	الهيكل التنظيمي ملائم لاحتياجات المديرية في تسهيل تطبيق الحكومة الالكترونية	
٤	٠.٧٤	٢١٨	١٩.٧	٣٠	٤٢.٨	٦٥	٣٧.٥	٥٧	التحفيز المستمر للإدارة للعاملين على	

استخدام الحكومة الإلكترونية في تقديم الخدمات										
٨	٠.٧	١.٥١	٦١.٢	٩٣	٢٧	٤١	١١.٨	١٨	٥	إقامة دورات تدريبية للموظفين لكيفية استخدام التقنيات الرقمية الحديثة
٤	٠.٨٣	١.٩٥	٣٦.٨	٥٦	٣١.٦	٤٨	٣١.٦	٤٨	٦	تساهم الخدمة الإلكترونية في الرد السريع على استفسارات المواطنين حول الخدمات وجاهزيتها
٣	٠.٧١	١.٩٧	٢٧	٤١	٤٩.٣	٧٥	٢٣.٧	٣٦	٧	لا يوجد فساد اداري أثناء تقديم الخدمة الإلكترونية
٥	٠.٦٩	١.٩١	٢٨.٩	٤٤	٥١.٣	٧٨	١٩.٧	٣٠	٨	سهولة الوصول إلى الخدمات الإلكترونية
متوسط	٠.٣٧	١.٨٦	بعد كل							

#### دورات تدريبية للموظفين لكيفية استخدام التقنيات

الرقمية الحديثة بمتوسط حسابي (٠.٧)

- ويتفق ذلك مع دراسة (بوخريص ، ٢٠١٧ ، Cwikel,Cannn 2001) التي ركزت في الاعتماد على استخدام تكنولوجيا المعلومات من خلال الكمبيوتر في العمل ، وكذلك التأكيد على أهمية دور الحكومة الإلكترونية في تحقيق التميز التنظيمي، وأكدت على أهمية النواحي الإدارية لتحديد إمكانية استخدامات تكنولوجيا المعلومات، في تطوير عملية تقديم الخدمات من خلال السرعة والمرنة والاستمرارية.

#### ١. متطلبات البنية التحتية للحكومة الإلكترونية

يوضح الجدول السابق أن

- مستوى المتطلبات الإدارية الازمة لتطبيق الحكومة الإلكترونية بالبناء التنظيمي بمؤسسات الرعاية الاجتماعية كما يحددها العاملين وذلك بمتوسط حسابي (١.٨٦)، جاء في الترتيب الأول التحفيز المستمر للإدارة للعاملين على استخدام الحكومة الإلكترونية في تقديم الخدمات بمتوسط حسابي (٢.١٨) ، وجاء في الترتيب الثاني الخدمة الإلكترونية تساهل في تبسيط الإجراءات الازمة للحصول عليها بمتوسط حسابي (٢٠٠٦)، وجاء في الترتيب الثالث لا يوجد فساد اداري أثناء تقديم الخدمة الإلكترونية بمتوسط حسابي (١.٩٧)، وفي الترتيب الأخير إقامة

جدول رقم (٧) يوضح متطلبات البنية التحتية للحكومة الإلكترونية (ن=١٥٢)

الترتيب	%	-	الاستجابات	العبارات						م	
				لا		إلى حد ما		نعم			
				%	ك	%	ك	%	ك		
٨	٠.٦٦	١.٧	٤١.٤	٦٣	٤٧.٤	٧٢	١١.٢	١٧		١	
٧	٠.٦٥	١.٨٣	٣٠.٩	٤٧	٥٥.٣	٨٤	١٣.٨	٢١		٢	
٤	٠.٦٤	٢.٢٥	١١.٢	١٧	٥٢.٦	٨٠	٣٦.٢	٥٥		٣	
٢	٠.٥٩	٢.٣٦	٥.٩	٩	٥٢	٧٩	٤٢.١	٦٤		٤	
٦	٠.٧٨	١.٩٦	٣٢.٢	٤٩	٣٩.٥	٦٠	٢٨.٣	٤٣		٥	
١	٠.٦٢	٢.٤	٧.٢	١١	٤٥.٤	٦٩	٤٧.٤	٧٢		٦	
٣	٠.٦٥	٢.٢٦	١١.٢	١٧	٥١.٣	٧٨	٣٧.٥	٥٧		٧	
٥	٠.٧١	١.٩٩	٢٥.٧	٣٩	٤٩.٣	٧٥	٢٥	٣٨		٨	
مستوى متوسط	٠.٢٦	١.٩٤							البعد ككل		

شكاوى ومقترنات المواطنين بمتوسط حسابي (٢٠.٤)، وجاء في الترتيب الثاني توفير أجهزة الكترونية تتيح تطبيق الحكومة الإلكترونية داخل مؤسسات الرعاية الاجتماعية وتساهم في تحويل العمل الورقي إلى إلكتروني بمتوسط حسابي (٢٠.٣٦)، وجاء في الترتيب الثالث توفير

يوضح الجدول السابق أن:

- مستوى متطلبات البنية التحتية اللازمة لتطبيق الحكومة الإلكترونية بالبناء التنظيمي بمؤسسات الرعاية الاجتماعية كما يحددها العاملين وذلك بمتوسط حسابي (١٠.٤)، جاء في الترتيب الأول تصميم موقع المنظمة على شبكة الانترنت لتلقي

(petrewil and jeannew rose 2004) في ضرورة الاستفادة من خدمات الانترنت وذلك للانتقال من نظام تقديم الخدمات التقليدية الى تقديم خدمات الكترونية لذا كان لاد من وجود مزودين دائمًا من خدمات الانترنت، وكذلك دراسة (1999 Bharadwaj, and Konsynski التي اكذت أن البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات كالاجهزه وقواعد البيانات والشبكات والتجهيزات الأخرى تلعب دوراً هاماً في تحسين أداء المنظمة

٢. متطلبات المشاركة الالكترونية

قاعدة بيانات الكترونية خاصة بالعملاء المستفيدين بمتوسط حسابي (٢٠٢٦)، وفي الترتيب الأخير توفر تطبيقات وبرامج تكنولوجية حديثة تمكن المؤسسة من تقديم الخدمات لعملائها بمتوسط حسابي (١٠٧)، - ويتافق ذلك مع دراسة (سعد ٢٠٠٢) التي أكدت ان استخدام بعض الأساليب في الحصول على البيانات والمعلومات مثل استطلاع آراء المسؤولين بأجهزة الخدمات الاجتماعية والاعتماد على أجهزة الحاسب الآلي في الحصول على بيانات دقيقة وكذلك ودراسة جمعة، ٢٠٢٠،

جدول رقم (٨) يوضح متطلبات المشاركة الالكترونية (ن=١٥٢)

الترتيب	%	-	الاستجابات						العبارات	م		
			لا		إلى حد ما		نعم					
			%	ك	%	ك	%	ك				
٧	٠.٦٤	١.٣٩	٦٩.٧	١٠٦	٢١.٧	٣٣	٨.٦	١٣	الاهتمام بمشاركة أنشطة المؤسسة عبر شبكات التواصل تنوع من التسويق الالكتروني لخدمات المؤسسة	١		
٦	٠.٦	١.٤٢	٦٤.٥	٩٨	٢٩.٦	٤٥	٥.٩	٩	الاهتمام بشكاوى ومقررات العملاء المستفيدين	٢		
٣	٠.٧٧	١.٦٠	٥٦.٦	٨٦	٢٥.٧	٣٩	١٧.٨	٢٧	توفير خدمة الرد الآلي على استفسارات العملاء المستفيدين	٣		
٢	٠.٦٨	١.٦١	٥٠.٧	٧٧	٣٨.٢	٥٨	١١.٢	١٧	تشجيع العاملين على التواصل مع العملاء المستفيدين عبر الانترنت	٤		
١	٠.٨	١.٨٢	٤٢.٨	٦٥	٣٢.٩	٥٠	٢٤.٣	٣٧	الإعلان المستمر عن خدمات المؤسسة عبر الموقع الرسمي لها عبر الانترنت	٥		
٤	٠.٧٤	١.٥٩	٥٦.٦	٨٦	٢٨.٣	٤٣	١٥.١	٢٣	استطلاع رأي العملاء من حين آخر حول جودة الخدمة المقدمة	٦		
٥	٠.٧٥	١.٥٥	٦٠.٥	٩٢	٢٣.٧	٣٦	١٥.٨	٢٤	إنشاء حساب رسمي خاص بالمؤسسة على شبكات التواصل الاجتماعي بكافة أشكالها المختلفة	٧		

٨	٠.٦٦	١.٣	٤١.٤	٦٣	٤٧.٤	٧٢	١١.٢	١٧	تشجيع العملاء المستفيدين لإبداء آرائهم حول الخدمة عبر الموقع الإلكتروني الرسمي للمؤسسة	٨
مستوى منخفض	٠.٤٤	١.٥٧							البعد ككل	

الخدمة عبر الموقع الإلكتروني الرسمي للمؤسسة بمتوسط حسابي (١.٣). ويتفق ذلك مع دراسة (محمد، حسان، علاء ٢٠١٨) فـى أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تجعل المعلومات متوفـرة لكافة المواطنين مما يساعد على إتاحة الفرصة للمشاركة في عملية اتخاذ القرار، ودراسة (Aneri Mehta 2014) أشارت إلى ضرورة وجود قيادة قوية لتطبيق الحكومة الإلكترونية للحصول على مزايا جديدة ورضا العملاء عن الخدمات المقدمة ودراسة (صابر، ٢٠١٢، البكري ٢٠١٣) تحديد إمكانية استخدامات تكنولوجيا المعلومات، في تطوير عملية تقديم الخدمات من خلال السرعة والمرونة والاستمرارية.

٣. المتطلبات القانونية للحكومة الإلكترونية

يوضح الجدول السابق أن مستوى متطلبات المشاركة الإلكترونية لتطبيق الحكومة الإلكترونية بالبناء التنظيمي بمؤسسات الرعاية الاجتماعية كما يحددها العاملين وذلك بمتوسط حسابي (١.٥٧)، جاء في الترتيب الأول الإعلان المستمر عن خدمات المؤسسة عبر

الموقع الرسمي لها عبر الانترنت بمتوسط حسابي (١.٨٢)، وجاء في الترتيب الثاني تشجيع العاملين على التواصل مع العملاء المستفيدين عبر الانترنت بمتوسط حسابي (١.٦١)، وجاء في الترتيب الثالث توفير خدمة الرد الآلي على استفسارات العملاء المستفيدين بمتوسط حسابي (١.٦٠)، وفي الترتيب الأخير تشجيع العملاء المستفيدين لإبداء آرائهم حول

جدول رقم (٩) يوضح المتطلبات القانونية للحكومة الإلكترونية (ن=١٥٢)

الرتب	٥	-	الاستجابات						العبارات	م		
			لا		إلى حد ما		نعم					
			%	ك	%	ك	%	ك				
٦	٠.٧٨	١.٩٦	٣٢.٢	٤٩	٣٩.٥	٦٠	٢٨.٣	٤٣	تسهل المنظمة عملية تبادل المعلومات عبر الانترنت في إطار قانوني	١		
١	٠.٦٢	٢.٤	٧.٢	١١	٤٥.٤	٦٩	٤٧.٤	٧٢	وضع القوانين واللوائح المنظمة للعمل على الموقع الإلكتروني الخاص بالمنظمة	٢		
٣	٠.٦٥	٢.٢٦	١١.٢	١٧	٥١.٣	٧٨	٣٧.٥	٥٧	توفـر تشريعات لأمن المعلومات	٣		
٨	٠.٦٦	١.٧	٤١.٤	٦٣	٤٧.٤	٧٢	١١.٢	١٧	توفـر نظام دفع الفواتير عبر	٤		

الانترنت لعملاء المنظمة بشكل معترف به										
٥	٠٦٥	١.٨٣	٣٠.٩	٤٧	٥٥.٣	٨٤	١٣.٨	٢١	ضرورة الاعتراف القانوني بالخدمات الإلكترونية التي تقدمها المنظمة	٧
٦	٠٦٤	٢.٢٥	١١.٢	١٧	٥٢.٦	٨٠	٣٦.٢	٥٥	توفير نظام قانوني بالمنظمة للتوقيع الإلكتروني	٤
٧	٠٥٩	٢.٣٦	٥.٩	٩	٥٢	٧٩	٤٢.١	٦٤	توفير وثائق خاصة بالحكومة الإلكترونية داخل المنظمة	٢
٨	٠٧٢	١.٥٩	٥٥.٣	٨٤	٣٠.٩	٤٧	١٣.٨	٢١	وجود عقوبات رادعة للموظفين حال التلاعيب بالخدمات الإلكترونية	٩
٩	٠٧١	١.٩٩	٢٥.٧	٣٩	٤٩.٣	٧٥	٢٥	٣٨	ضرورة عقد المنظمة اتفاقيات الكترونية بينها وبين المنظمات الأخرى	٥
متوسط توسيع	٠.٢٦	١.٩٤	البعد ككل							

عقوبات رادعة للموظفين حال التلاعيب بالخدمات  
الإلكترونية بمتوسط حسابي (١.٥٩).  
ويتفق ذلك مع دراسة كل من (عبد  
المقصود، ٢٠٠٥، ناجي ٢٠٠٥) في ضرورة  
استخدام بعض الأساليب في الحصول على  
بيانات والمعلومات مثل استطلاع أراء  
المسئولين بأجهزة الخدمات الاجتماعية والاعتماد  
على أجهزة الحاسوب الآلي في الحصول على  
بيانات دقيقة، وأيضاً تساعد نظم المعلومات  
المتمثلة في جدولة وتنظيم البيانات وتصنيفها من  
قبل أجهزة الحاسوب الآلي في عملية التخطيط  
وتطوير برامج الرعاية الاجتماعية  
٤. المتطلبات البشرية

يوضح الجدول السابق أ  
- مستوى المتطلبات القانونية الازمة لتطبيق  
الحكومة الإلكترونية بالبناء التنظيمي بمؤسسات  
الرعاية الاجتماعية كما يحددها العاملين وذلك  
بمتوسط حسابي (١.٩٤)، جاء في الترتيب الأول  
وضع القوانين واللوائح المنظمة للعمل على  
الموقع الإلكتروني الخاص بالمنظمة بمتوسط  
حسابي (٢٠٤)، جاء في الترتيب الثاني توفير  
وثائق خاصة بالحكومة الإلكترونية داخل المنظمة  
بمتوسط حسابي (٢٠٣٦)، جاء في الترتيب  
الثالث توافر تشريعات لأمن المعلومات بمتوسط  
حسابي (٢٠٢٦)، وفي الترتيب الأخير وجود

جدول (١٠) يوضح المتطلبات البشرية للحكومة الإلكترونية (ن=١٥٢)

الترتيب ب	%	-	الاستجابات							العبارات	م		
				لا		إلى حد ما		نعم					
				%	ك	%	ك	%	ك				
١	٠.٧٤	٢.١٨	١٩.٧	٣٠	٤٢.٨	٦٥	٣٧.٥	٥٧		تشجيع المسؤولين على تنظيم وإدارة المعلومات على الحاسوب الآلي	١		
٣	٠.٧١	١.٩٧	٢٧	٤١	٤٩.٣	٧٥	٢٣.٧	٣٦		الكوادر البشرية التي تقدم الخدمة تتمتع بمهارة وقدرة على التعامل مع الخدمة الإلكترونية	٢		
٥	٠.٦٩	١.٩١	٢٨.٩	٤٤	٥١.٣	٧٨	١٩.٧	٣٠		إنشاء بريد الكتروني العاملين بالمنظمة على الموقع الإلكتروني للمؤسسة	٣		
٦	٠.٦٨	١.٦٦	٤٥.٤	٦٩	٤٢.٨	٦٥	١١.٨	١٨		تعزيز حيو الأهمية الإلكترونية لدى المسؤولين بالمؤسسة	٤		
٧	٠.٧٢	١.٦٦	٤٨	٧٣	٣٧.٥	٥٧	١٤.٥	٢٢		إقامة دورات تدريبية للعاملين باستمرار في مجال وإدارة وتطبيق الحكومة الإلكترونية	٥		
٢	٠.٧٢	٢.٠٦	٢٣	٣٥	٤٨	٧٣	٢٨.٩	٤٤		تدريب المسؤولين على البيئة الإلكترونية	٦		
٤	٠.٨٣	١.٩٥	٣٦.٨	٥٦	٣١.٦	٤٨	٣١.٦	٤٨		تصميم برامج خاصة بتدريب العاملين على استخدام التقنيات الرقمية الحديثة	٧		
مستوى متوسط	٠.٣٧	١.٨٦								البعد ككل			

تمتع بمهارة وقدرة على التعامل مع الخدمة الإلكترونية بمتوسط حسابي (١.٩٧)، وفي الترتيب الأخير إقامة دورات تدريبية للعاملين باستمرار في مجال وإدارة وتطبيق الحكومة الإلكترونية بمتوسط حسابي (١.٦٦)، ويشير ذلك إلى استخدام لتقنيات المعلومات وأهميتها في دعم اتخاذ القرارات التخطيطية لبرامج الرعاية الاجتماعية،

- ويتفق ذلك مع دراسة (عابد ٢٠١٩) والتي أشارت إلى مدى جاهزية تطبيق الحكومة

يوضح الجدول السابق أ - مستوى المتطلبات البشرية لتطبيق الحكومة الإلكترونية بالبناء التنظيمي بمؤسسات الرعاية الاجتماعية كما يحددها العاملين وذلك بمتوسط حسابي (١.٨٦)، جاء في الترتيب الأول تشجيع المسؤولين على تنظيم وإدارة المعلومات على الحاسوب الآلي بمتوسط حسابي (٢.١٨)، وجاء في الترتيب الثاني تدريب المسؤولين على البيئة الإلكترونية بمتوسط حسابي (٢.٠٦)، وجاء في الترتيب الثالث الكوادر البشرية التي تقدم الخدمة

العديد من الدورات التدريبية للعاملين وتشجيعهم  
نحو التوجه لاستخدام الحكومة الإلكترونية

#### ٥. المتطلبات المرتبطة بالخصوصية والأمن الرقمي

الإلكترونية وأهم المؤشرات المطلوبة وتحليلها  
مؤشر القدرة والموارد البشرية ومؤشر  
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ودراسة  
( الجمعة ٢٠٢٠ ) التي أكدت على ضرورة توفير

جدول (١١) يوضح متطلبات الخصوصية والأمن الرقمي (ن=١٥٢)

الترتيب	%	-	الاستجابات							العبارات	م		
				لا		إلى حد ما		نعم					
				%	ك	%	ك	%	ك				
٢	٠.٧٢	٢.٢٤	١٦٠٤	٢٥	٤٢.٨	٦٥	٤٠٠.٨	٦٢		ضرورة التصدي لأي رسائل الكترونية مخالفة لأهداف وأمن المنظمة	١		
٩	٠.٢٩	١.٠٨	٩٢.٨	١٤١	٦.٦	١٠	٠.٧	١		تأمين المعلومات الخاصة بالمنظمة بنظام محكم وجيد	٢		
١	٠.٦٥	٢.٢٩	١٠٠.٥	١٦	٥٠	٧٦	٣٩.٥	٦٠		توفير أنظمة سرية لحفظ الملفات والوثائق الكترونياً	٣		
٣	٠.٧	٢.١٩	١٦٠٤	٢٥	٤٨	٧٣	٣٥.٥	٥٤		توفير برامج حماية حديثة لصد خطر اختراق المعلومات من طرف آخر	٤		
٨	٠.٧٢	١.٥٧	٥٦.٦	٨٦	٢٩.٦	٤٥	١٣.٨	٢١		يجب على المنظمة الإمام بالأدوات الرقمية غير الآمنة لتجنب استخدامها	٥		
٤	٠.٧٤	٢.٠٢	٢٦.٣	٤٠	٤٥.٤	٦٩	٢٨.٣	٤٣		تأمين حسابات شبكات التواصل الاجتماعي الخاصة بالمنظمة	٦		
٥	٠.٧٧	١.٨٣	٣٩.٥	٦٠	٣٨.٢	٥٨	٢٢.٤	٣٤		التحقق من مصداقية البيانات والمعلومات الواردة للمنظمة	٧		
٦	٠.٥٩	١.٦٩	٣٧.٥	٥٧	٥٥.٩	٨٥	٦.٦	١٠		مواجهة التهديدات الرقمية للمنظمة أياً كان نوعها بشكل مستمر	٨		
٧	٠.٦٨	١.٦٤	٤٧.٤	٧٢	٤١.٤	٦٣	١١.٢	١٧		ضرورة استخدام قنوات اتصال آمنة للبريد الإلكتروني الخاص بالعاملين وغيرها	٩		
مستوى متوسط	٠.٢٩	١.٨٤								بعد كل			

بالبناء التنظيمي بمؤسسات الرعاية الاجتماعية  
كما يحددها العاملين وذلك بمتوسط  
حسابي (١.٨٤)، جاء في الترتيب الأول توفير

يوضح الجدول السابق أ  
- مستوى المتطلبات المرتبطة بالخصوصية والأمن  
الرقمي اللازم لتطبيق الحكومة الإلكترونية

- ويتفق ذلك مع دراسة ( محمد، حسان، علاء ٢٠١٨ ) إلى أن الحكمه الإلكترونية هي السبيل الناجح للارتفاع بالحكومة المحلية، وتقليل الضغط عليها من حيث ارتفاع الطلب على المعلومات والخدمات. ودراسة ( Aneri Mehta 2014 ) اشارت الى ضرورة وجود قيادة قوية لتطبيق الحكمه الإلكترونية للحصول على مزايا جديدة ورضا العملاء عن الخدمات المقدمة المحور الثالث: المعوقات التي تواجه استخدام الحكمه الإلكترونية بالبناء التنظيمي بمؤسسات الرعاية الاجتماعية

أنظمة سرية لحفظ الملفات والوثائق الكترونياً بمتوسط حسابي (٢٠٢٩) ، وجاء في الترتيب الثاني ضرورة التصدی لأي رسائل الكترونية مخالفة لأهداف وأمن المنظمة بمتوسط حسابي (٢٠٢٤) ، وجاء في الترتيب الثالث توفير برامج حماية حديثة لصد خطر اختراق المعلومات من طرف آخر بمتوسط حسابي (٢٠١٩) ، وفي الترتيب الأخير يجب على المنظمة الإمام بالأدوات الرقمية غير الآمنة لتجنب استخدامها بمتوسط حسابي (١٥٧) .

جدول (١٢) يوضح المعوقات التي تواجه استخدام الحكمه الإلكترونية بالبناء التنظيمي بمؤسسات الرعاية

الاجتماعية (ن=١٥٢)

الترتيب	ـ	ـ	الاستجابات						العبارات	م		
			لا		إلى حد ما		نعم					
			%	ك	%	ك	%	ك				
١	٠.٥٧	٢.٥٥	٣.٩	٦	٣٦.	٥	٥٩.	٩	عدم توافر التقنيات والأجهزة اللازمة للعمل الإلكتروني	١		
٥	٠.٥٧	٢.٣	٥.٩	٩	٥٨.	٨	٣٥.	٥	عدم وجود بنية تحتية ملائمة	٢		
٤	٠.٦٥	٢.٣٤	٩.٩	١	٤٦.	٧	٤٣.	٦	صعوبة تعديل وتبسيط الإجراءات الإدارية لكي تتوافق مع متطلبات تطبيق الحكمه الإلكترونية	٣		
٨	٠.٦٢	٢.٢٤	٩.٩	١	٥٥.	٨	٣٤.	٥	صعوبة الدخول على موقع الانترنت لتقديم الخدمة المناسبة لعملاء المنظمة	٤		
٢	٠.٦١	٢.٥٣	٥.٩	٩	٣٤.	٥	٥٩.	٩	قلة المعلومات حول البيانات والمعلومات الخاصة بالشبكات	٥		
٣	٠.٦	٢.٤٧	٥.٣	٨	٤٢.	٦	٥٢.	٨	عدم معرفة القوانين والتشريعات الخاصة بالاستخدام السليم لشبكات الانترنت	٦		
٦	٠.٦٢	٢.٢٨	٩.٢	١	٥٣.	٨	٣٧.	٥	كثرة المشكلات الفنية المرتبطة باستخدام الشبكات وموقع الانترنت	٧		
١٠	٠.٦٦	٢.١٤	١٥.	٢	٥٤.	٨	٢٩.	٤	القلق الدائم نحو اختراق شبكة الانترنت والدخول إلى البيانات والمعلومات الخاصة بالمنظمة	٨		
٧	٠.٦٤	٢.٢٦	١٠.	١	٥٢.	٨	٣٦.	٥	عدم ثقة متلقي الخدمة في الخدمات الإلكترونية	٩		

٩	٠.٦٧	٢.٢٤	١٣٠	٢	٤٩٠	٧	٣٧٠	٥	٧	١
مستوى متوسط	٠.٣٦	٢.٣٤								٠

ملائمة بمتوسط حسابي (٢٠٣)، وجاء في الترتيب الأخير القلق الدائم نحو اختراق شبكة الانترنت والدخول إلى البيانات والمعلومات الخاصة بالمنظمة بمتوسط حسابي (٢٠٤)، وهذا ما أكدته دراسة (ناجي ٢٠٠٥) في ضرورة التخفيف من التحديات التي تواجه استخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات على المستوى المحيط، مع التأكيد على أهمية دور الحكومة في النهوض بتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات من أجل التنمية.

المحور الرابع: مقتراحات تفعيل استخدام الحكومة الإلكترونية بالبناء التنظيمي بمؤسسات الرعاية

يوضح الجدول السابق المعوقات التي تواجه استخدام الحكومة الإلكترونية بالبناء التنظيمي بمؤسسات الرعاية الاجتماعية، حيث جاء في الترتيب الأول عدم توافر التقنيات والأجهزة اللازمة للعمل الإلكتروني بمتوسط حسابي (٢٠٥)، وجاء في الترتيب الثاني قلة المعلومات حول البيانات والمعلومات الخاصة بالشبكات بمتوسط حسابي (٢٠٣)، وجاء في الترتيب الثالث عدم معرفة القوانين والتشريعات الخاصة بالاستخدام السليم لشبكات الانترنت بمتوسط حسابي (٢٠٤)، وجاء في الترتيب الرابع صعوبة تعديل وتبسيط الاجراءات الإدارية لكي تتوافق مع متطلبات تطبيق الحكومة الإلكترونية بمتوسط حسابي (٢٠٣)، وجاء في الترتيب الخامس عدم وجود بنية تحتية

جدول رقم (١٣)

يوضح مقتراحات تفعيل استخدام الحكومة الإلكترونية بالبناء التنظيمي بمؤسسات الرعاية الاجتماعية

(ن=١٥٢)

الترتيب ب	٥	— س	الاستجابات						العبارات م	
			لا		إلى حد ما		نعم			
			%	ك	%	ك	%	ك		
١٠	٠.٦٥	٢.٧	٩٠	١	١٥٠	٢	٧٥٠	١١	تطوير الهياكل الإدارية للمؤسسة بما يتناسب مع عملية التغيير إلى الحكومة الإلكترونية	
٢	٠.٣٢	٢.٩	١٠	٢	٥٠.٩	٩	٩٢٠	١٤	توفير المخصصات المالية للتحول نحو الحكومة الرقمية للمنظمة	
٣	٠.٣٤	٢.٩	١٠	٢	٧٠.٢	١	٩١٠	١٣	إقامة دورات تدريبية للموظفين لكيفية استخدام التقنيات الرقمية الحديثة	
٧	٠.٣٩	٢.٨	١٠	٢	١٢٠	١	٨٦٠	١٣	تغيير كلمات المرور الخاصة بالمنظمة بشكل مستمر	
٥	٠.٣٦	٢.٨	٠٠	١	١١٠	١	٨٧٠	١٣	عمل نشرات توضيحية باستمرار نحو أهمية التحول إلى الحكومة الإلكترونية	
١	٠.٣٢	٢.٩	١٠	٢	٥٠.٣	٨	٩٣٠	١٤	ضرورة سعي الإدارة بشكل مستمر إلى الانتقال من دائرة	

		٢	٣			٤	٢	الخدمات التقليدية إلى الخدمات الإلكترونية	
٤	٠٠٣٨	٢٩	٢٠	٦	٤	٤٦	٧	٩٢٠	١٤
٩	٠٠٤٦	٢٨	٣٠	٥	١١	١	٨٥	٨٥	١٣
٦	٠٠٣٨	٢٨	١٠	٢	١٠	١	٨٨٠	١٣	٤
٨	٠٠٤٤	٢٨	٢٠	٤	١١	١	٨٦٠	١٣	١
مستوى مرتفع	٠٠٢٥	٢٨	٨						٠
								البعد كل	

لتطبيق الحكومة الإلكترونية للحصول على مزايا جديدة ورضا العملاء عن الخدمات المقدمة.

#### عاشرًا: تصوّر تخطيطي مقترن لتفعيل تطبيق الحكومة الإلكترونية بالبناء التنظيمي بمؤسسات الرعاية الاجتماعية

في ضوء الإطار النظري للدراسة ونتائج الدراسات السابقة وتحقيقاً للهدف الذي تسعى إليه الدراسة ، وما أسفرت عنه الدراسة الميدانية من نتائج يمكن للباحثة وضع تصوّر تخطيطي مقترن لتفعيل تطبيق الحكومة الإلكترونية ب مديرية التضامن الاجتماعي بأسيوط ، وذلك لتحسين مستوى أداء العمل وزيادة الترابط بين أقسام المديرية إلى جانب تقديم الخدمات بطريقة سريعة وجوده عالية .

أولاً: الأسس التي يقوم عليها التصوّر التخطيطي المقترن

يستدّ هذا التصوّر على مجموعة من الأسس والمصادر العلمية وهي :-

١- التراث النظري الذي اعتمدته علية الدراسة والمعارف النظرية الخاصة بالحكومة الإلكترونية وأهميتها لمؤسسات الرعاية الاجتماعية .

٢- الاستفادة من نتائج الدراسات السابقة الخاصة بالحكومة الإلكترونية وتحليل هذه النتائج .

يوضح الجدول السابق مقترحات تفعيل استخدام الحكومة الإلكترونية بالبناء التنظيمي بمؤسسات الرعاية الاجتماعية، حيث جاء في الترتيب الأول ضرورة سعي الإداره بشكل مستمر إلى الانتقال من دائرة الخدمات التقليدية إلى الخدمات الإلكترونية بمتوسط حسابي (٢٠٩٢)، وجاء في الترتيب الثاني توفير المخصصات المالية للتحول نحو الحكومة الرقمية للمنظمة بمتوسط حسابي (٢٠٩١)، وجاء في الترتيب الثالث إقامة دورات تدريبية للموظفين لكيفية استخدام التقنيات الرقمية الحديثة بمتوسط حسابي (٢٠٩)، وجاء في الترتيب الرابع استخدام تقنيات عالية لتقديم الأمن والحماية للبيانات والمعلومات الإدارية بمتوسط حسابي (٢٠٩)، وجاء في الترتيب الخامس عمل نشرات توضيحية باستمرار نحو أهمية التحول إلى الحكومة الإلكترونية بمتوسط حسابي (٢٠٨٧)، وجاء في الترتيب الأخير تطوير الهياكل الإدارية للمؤسسة بما يتناسب مع عملية التغيير إلى الحكومة الإلكترونية بمتوسط حسابي (٢٠٧٦)، مما يؤكد ضرورة تقبل المواطنين للحصول على الخدمات من خلال الحكومة الإلكترونية والتعامل بشكل اساسي مع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والعمل على ضرورة وجود قيادة قوية

- مؤشرات تخطيطية مرتبطة بالمتطلبات القانونية - توفير الأجهزة التكنولوجية الحديثة من أجهزة حاسب آلي ومعدات وقواعد البيانات والبرامج .
- زيادة الترابط الإلكتروني بين المؤسسة وبعضها وبينها وبين المؤسسات الأخرى .
- توفير البنية التحتية الازمة لحكومة الإلكترونية .
- يجب توافر نظام أمنى لحماية البيانات والمعلومات الخاصة بالمعاملات الإدارية
- توفير خدمة الاتصال عن بعد ، وهذا البرنامج يوفر إمكانية الوصول إلى أي جهاز آخر في منطقة آخر وشبكة آخر عبر الانترنت ، مثل على ذلك البرنامج المستخدم في مشروع تكافل وكرامة .
- بناء قاعدة بيانات دقيقة ومتكاملة .
- توفير موقع الكترونى للمؤسسة .
- اقتراح القوانين والأنظمة والإجراءات التي تسهل عملية التحول إلى الحكومة الإلكترونية .
- مؤشرات تخطيطية مرتبطة بالمتطلبات بالخصوصية والأمن الرقمي تأمين المعلومات الخاصة بالمنظمة بنظام محكم وجيد
- توفير برامج حماية حديثة لصد خطر اختراق المعلومات من طرف آخر
- تأمين حسابات شبكات التواصل الاجتماعي الخاصة بالمنظمة
- لابد من التصدي لأى رسائل الكترونية مخالفة لأهداف وأمن المنظمة
- توفير أنظمة سرية لحفظ الملفات والوثائق الكترونياً
- العمل على الإمام بالأدوات الرقمية غير الآمنة لتجنب استخدامها داخل المنظمة
- التحقق من مصداقية البيانات والمعلومات الواردة للمنظمة
- مواجهة التهديدات الرقمية للمنظمة أياً كان نوعها بشكل مستمر

- ما توصلت اليه الدراسة الحالية من نتائج ، والتي تعد من الركائز الأساسية التي اعتمد عليها الباحث في وضع التصور المقترن .

ثانياً : أهداف التصور التخطيطي المقترن يهدف التصور المقترن إلى تفعيل تطبيق الحكومة الإلكترونية بمؤسسات الرعاية الاجتماعية وذلك من خلال :

- توفير متطلبات تطبيق الحكومة الإلكترونية (المتطلبات الإدارية، المتطلبات البشرية، المتطلبات القانونية، متطلبات البنية التحتية، متطلبات المشاركة الإلكترونية، متطلبات الخصوصية والأمن الرقمي)
- تذليل الصعوبات التي تواجه تطبيق الحكومة الإلكترونية بمديرية التضامن الاجتماعي .
- ثالثاً: مؤشرات تخطيطية مرتبطة بتوفير متطلبات تطبيق الحكومة الإلكترونية التنسيق مع الإدارات والمنظمات الأخرى التي تطبق نظام الحكومة الإلكترونية .
- اقتراح القوانين والأنظمة والإجراءات التي تسهل التحول إلى الحكومة الإلكترونية .
- استخدام الأرشيف الإلكتروني لكافة أعمال المؤسسة .
- وضع خطة تدريبية للعاملين على استخدام تكنولوجيا المعلومات في تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية .
- الرابط الإلكتروني بين مختلف الأقسام بالمؤسسة.
- الاستعانة بأساليب إدارية حديثة إلكترونية في مؤسسات الرعاية الاجتماعية .
- اعتماد الإدارة على قيادات إدارية .
- تغيير الهياكل التنظيمية الحالية وتطويرها بما يتاسب مع الحكومة الإلكترونية .
- الاستعانة بالجهات البحثية والاستشارية لوضع المواصفات العامة لمشروع الحكومة الإلكترونية .

- مؤشرات تخطيطية مرتبطة بالمتطلبات المشاركة الإلكترونية الاهتمام بشكوى ومقررات العملاء المستفيدين
- توفير خدمة الرد الآلي على استفسارات العملاء المستفيدين
- تشجيع العملاء المستفيدين لإبداء آرائهم حول الخدمة عبر الموقع الإلكتروني الرسمي للمؤسسة
- إنشاء حساب رسمي خاص بالمؤسسة على شبكات التواصل الاجتماعي بكافة أشكالها المختلفة
- الإعلان المستمر عن خدمات المؤسسة عبر الموقع الرسمي لها عبر الانترنت
- الاهتمام بمشاركة أنشطة المؤسسة عبر شبكات التواصل النوع من التسويق الإلكتروني لخدمات المؤسسة
- تشجيع العاملين على التواصل مع العملاء المستفيدين عبر الانترنت
- استطلاع رأي العملاء من حين لأخر حول جودة الخدمة المقدمة

- استخدام قنوات اتصال آمنة للبريد الإلكتروني الخاص بالعاملين.
- مؤشرات تخطيطية مرتبطة بتوفير المتطلبات البشرية بناء قدرات الموظفين وتدريبهم على طرق استعمال أجهزة الكمبيوتر.
- تطوير نظم التدريب بما يتاسب مع الحكومة الإلكترونية .
- الاهتمام بعمل دورات تدريبية للعاملين في مجال الحكومة الإلكترونية .
- توظيف تخصصات مهنية في مجال البرمجة ونظم المعلومات الإدارية .
- توافر فنيين شبكات داخل مؤسسات الرعاية الاجتماعية وذلك للتعامل مع نظام الحكومة الإلكترونية.
- تنمية قدرات العاملين بالمؤسسة على استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة.
- توفير الكفاءات الإدارية الازمة للعمل الإلكتروني .
- وضع الحوافر المادية والمعنوية للعاملين المتميزين في مجال الحكومة الإلكترونية .
- مؤشرات تخطيطية مرتبطة بتوفير المتطلبات البنية التحتية توافر المخصصات المالية لشراء أحدث الأجهزة التكنولوجية .
- توفير الحوافر التشجيعية للعاملين المميزين في مجال العمل الإلكتروني.
- توفير الموارد المالية الازمة لانتقال إلى الحكومة الإلكترونية .
- توفير المخصصات المالية الازمة لتدريب العاملين على العمل الإلكتروني .
- توافر الدعم المالي اللازم للصيانة الدورية للأجهزة .
- توافر الأجهزة والأدوات الإلكترونية الازمة لتطبيق الحكومة الإلكترونية .

١٣. الطхи، عمر والدرسي، عبد الكريم (٢٠١٠). دور الأعمال الإلكترونية في تفعيل القدرات التنافسية للمنظمات التقليدية في القرن الحادي والعشرين، مجلة المكتبات والمعلومات، ليبها، طرابلس، العدد ٩ ، المجلد ٨.
١٤. العنزي، عوض خلف (٢٠٠٥). إدارة جودة الخدمات العامة المفاهيم وأساليب التطوير ، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع.
١٥. الغزاوي، جلال الدين (١٩٩٥). مهارات الممارسة في العمل الاجتماعي، مؤسسة ذات السلسل، الكويت.
١٦. اللوزي، موسى (٢٠٠٢). تنظيم إجراءات العمل، الإسكندرية ، دار وائل للنشر.
١٧. بادي، سوهام و بوخالفة، خديجة (٢٠١٧). الحكومة الإلكترونية وتواجدها على شبكات التواصل الاجتماعي لتعزيز المشاركة الإلكترونية، المؤتمر الثامن والعشرون "شبكات التواصل الاجتماعي وتأثيراتها في مؤسسات المعلومات في الوطن العربي، الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات، القاهرة.
١٨. باي، أحمد (٢٠١٦). مقاربة الحكومة الإلكترونية كلية حمانية ضد الجرائم الإلكترونية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، العدد ٢٩
١٩. بدير، كامل (١٩٩٧). إدارة الموارد البشرية وكفاءة الأداء التنظيمي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت.
٢٠. بكار، صلاح الدين (٢٠١١). أساليب تطبيق الحكومة، دار وائل للنشر، عمان،الأردن.
٢١. بوخريص، السنوسي سليمان (٢٠١٧). دور الحكومة الإلكترونية في تحقيق التميز التنظيمي، جامعة بنى غازي، كلية العلوم والأداب ، العدد ٤٠
٢٢. تحسين جودة الخدمات دراسة حالة في المديرية العامة لإنتاج الطاقة الكهربائية ، المجلة العربية

## المراجع

١. ابوالنصر، مدحت (٢٠٠٤). إدارة الجمعيات الأهلية في مجال رعاية وتأهيل ذوى الاحتياجات الخاصة، القاهرة، مجموعة النيل العربية.
٢. أبو النصر، مدحت محمد (٢٠٠٧) . إدارة منظمات المجتمع المدني ، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة .
٣. أحمد يوسف دودين (٢٠١٤) . منظمات الأعمال المعاصرة ، الأكاديميون للنشر والتوزيع.
٤. أحمد، محمد عصام وأخرون (٢٠١٢) . جاهزية الإدارات المحلية لاعتماد الحكومة الإلكترونية، دراسة حالة في محافظة نينوى، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد ٩.
٥. أفندي، عطية حسن (٢٠٠٤). اتجاهات جديدة في الإدارة العامة. جامعة القاهرة. كلية الاقتصاد والعلوم.
٦. الثمان، ثائر، والجبوري، مراد (٢٠١٦) . متطلبات حوكمة تقنية المعلومات ودورها في
٧. الحمادة، حمزة صالح (٢٠١٦) . الحكومة الإلكترونية ودورها في تقديم الخدمات المرفقة ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية
٨. الدهشان، جمال علي خليل.(٢٠٢٠). تطبيق الحكومة الإلكترونية بجامعتنا العربية: المبررات ، المتطلبات، التحديات، المجلة العلمية للعلوم التربوية و الصحة النفسية، العدد(٢).
٩. الدوري، عبد العزيز (٢٠٠٨) . النظم الإسلامية، بيروت، مركز الدراسات العربية.
١٠. السكري، أحمد (٢٠٠٠).قاموس الخدمة الاجتماعية، والخدمات الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية.
١١. الشريف، طلال بن عبدالله بن حسين(٢٠٠٢). الحكومة الإلكترونية في المملكة العربية السعودية.
١٢. الصيرفي، محمد (٢٠٠٧) . الإدارة الإلكترونية. الإسكندرية، دار الفكر الجامعي.

٣١. ظاهر، محمد عبود (٢٠١٩). جاهزية تطبيق  
الحكومة الالكترونية دراسة حالة في المديرية  
العامة لتوزيع كهرباء الجنوب، مجلة دراسات  
ادارية، جامعة البصرة ، كلية الادارة والاقتصاد،  
المجلد ١١ ، العدد ٢٢ .
٣٢. طلت السروجي (٢٠١٦). الخدمة الاجتماعية  
الدولية ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة
٣٣. عبد المقصود، خليل (٢٠٠٥). والتي بعنوان  
استخدام تكنولوجيا الاتصال والمعلومات في  
التخطيط لتنمية المجتمع في مصر، بحث منشور  
بالمؤتمر العلمي السادس عشر، كلية الخدمة  
الاجتماعية، بالفيوم .
٣٤. عبد الهادي، زين (٢٠٠٨). الحكومة الالكترونية  
والحكومة الالكترونية: متطلبات جديدة للشفافية  
والنزاهة، منتدى المائدة المستديرة، المنظمة  
العربية للتنمية الإدارية، إسطنبول.
٣٥. عدوان، اياد خالد (٢٠٠٧). مدى تقبل المواطنين  
في قطاع غزة للحصول على الخدمات من خلال  
الحكومة الالكترونية، رسالة ماجستير غير  
منشورة، الجامعة الاسلامية، غزة.
٣٦. على، ماهر (٢٠٠٦). تقويم البرامج والمنظمات  
الاجتماعية" ، ط٢، مكتبة زهراء الشرق،  
القاهرة،.
٣٧. محمد، تامر عمر (٢٠١٩). التحولات  
الفنون والتكنولوجيا وأثرها على تنمية فيم العمل داخل  
المؤسسات المصرية ، رسالة ماجستير ، جامعة  
الإسكندرية كلية الآداب. - معهد العلوم  
الاجتماعية. - شعبة تنمية اجتماعية .
٣٨. منى عطيه خرام(٢٠١١). تنمية الموارد البشرية  
في ظل البيئة الرقمية، المؤتمر العلمي الدولي  
الرابع والعشرون للخدمة الاجتماعية، الخدمة  
الاجتماعية والعدالة الاجتماعية، مج ٢ .
٣٩. ناجي، أحمد عبد الفتاح(٢٠٠٥). متطلبات  
استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق

- للدارة ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر ،  
المجلد ٣ ، العدد ١ .
٤٠. جوهر، صلاح الدين (٢٠٠٤) . إدارة  
المؤسسات الاجتماعية أسسها ومقاييسها ، مكتبة  
عين شمس ، القاهرة.
٤١. حسين، محمد جاد، احمد، اشرف محمود  
(٢٠١٥). إمكانيات تطبيق الادارة الإلكترونية  
بجامعة جنوب الوادي، بحث منشور في مجلة  
كلية التربية ، جامعة عين شمس ، العدد  
٣٤ ،الجزء الأول.
٤٢. حمادات، محمد حسن (٢٠٠٦). قيم العمل  
والالتزام التنظيمي لدى المديرين والمعلمين في  
المدارس، عمان، دار الحامد للنشر.
٤٣. خاطر، أحمد مصطفى (٢٠٠٧) . الإدارة  
ومنظمات الرعاية الاجتماعية الأسس النظرية  
والممارسة العامة ، المكتب الجامعى الحديث ،  
الإسكندرية.
٤٤. خرام، منى عطيه (٢٠١٢). التنمية الاجتماعية  
في إطار المتغيرات المحلية والعالمية، القاهرة،  
المكتب الجامعى الحديث
٤٥. سعد، محمد نبيل (٢٠٠٢). دور نظم المعلومات  
في دعم عمليات التخطيط لبرامج ومشروعات  
الرعاية الاجتماعية، بحث منشور بالمؤتمر  
العلمي الخامس عشر، كلية الخدمة الاجتماعية،  
جامعة حلوان.
٤٦. سليمان، منة الله سعيد عبد العزيز (٢٠١٤) .  
استخدام تكنولوجيا المعلومات في تحقيق جودة  
خدمات الرعاية الاجتماعية بالجمعيات الأهلية،  
رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حلوان،  
كلية الخدمة الاجتماعية.
٤٧. صابر، محمد بدر(٢٠١٢). علاقة بين استخدام  
تكنولوجيا المعلومات وتطوير خدمات الجمعيات  
الأهلية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية  
الخدمة الاجتماعية جامعة اسيوط.

- Lovis, Chistian and other (2014) .٧  
E- health for continuity of care ,  
IOS, press.
- Oxford (1999): English dicuionary .٨  
"Clarendom press
- Peter s Julie, f, linda d (2006): E- .٩  
government services in the local  
government context: an Australian  
case study business process  
manegment journal,vol, 12 Issue.
- royse.d, (2001),"program evaluation .١٠  
an introduction", brooks cole, USA
- Simon, Hall BSC(AES), GDURP, .١١  
(2001). Community Net work-  
Community Development Through  
Information Technology, Online  
Planning Journal- Articles-  
Microsoft Inter Explorer , P10-11
- .Steve, Molloy & Charles ,R.١٢  
Schwenk (2006): The Effect Of  
Information Technology On  
' Y. N,Strategic Decision Making  
.Journal Of Management Studies  
transforming government people .١٣  
process and policy, Vol.9 No.2.
- Zastro, Charles (2004 ) .١٤  
Introduction to Social Work and  
Social Welfare , Brook/ cole , USA.

التنمية المحلية، بحث منشور بالمؤتمر العلمي  
السادس عشر، كلية الخدمة الاجتماعية، بالفيوم.  
٤. نوير، طارق (٢٠٠٦). الحكومة المعلوماتية في  
الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية،  
القاهرة.

**المراجع الاجنبية:**

- AlAthmay, AlaaAldin (2015). .١  
Demographic factors as  
determinants of e-governance  
adoption: Afield study in the United  
Aeab (UAE).
- ALcock. pete and other (2012 ) .٢  
The Student Companion To Social  
Policy ,Wiley Blackwell , British.
- Aneri, M (2014).The Challeng of .٣  
Policy Formulation and Service  
Delivery in the 21st Century  
improving customer service  
delivery, BY E-governance,  
International Journal of Scientific  
ce and Research Publications,vol4  
**-delivery, BY E**  
**governance,International Journal**
- Charlie, Gillette (2005). Improving .٤  
Business performance through E,  
Learning. www.Clomedia.Com.
- Day, Phyllis J. (2006 ). Anew .٥  
History Of Social Welfare , USA.
- Julie Cwikel & Ram (2001). Ethical .٦  
Dilemmas In Applying Second Wave  
Information Technology To Social  
Practice Journal of Social Work, Vol  
36,N2.

**موقع الكترونية**

- ١- تقرير الامم المتحدة للحكومة الالكترونية  
(٢٠٢٠)، متاح على:-

[http://www.journal.cybrarians.org/index.php?option=com\\_content&view=article&id=425:2009-08-02-08-45\\_08&catid](http://www.journal.cybrarians.org/index.php?option=com_content&view=article&id=425:2009-08-02-08-45_08&catid)

<https://01gov.com/un-egovernment-survey-2020>

- الهادي، محمد محمد (٢٠٠٦). الحكومة  
الالكترونية كوسيلة للتنمية والإصلاح الإداري.

العدد ١١ : انظر: